

مجلة البحوث المحاسبية

<https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx>



الأثر المعدل للاستقرار المالي على العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والتحفيز
المحاسبي: دليل تطبيقي من الشركات الخدمية المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية
محمود محمد السيد

قسم المحاسبة والمراجعة. كليات الشرق العربي ، المملكة العربية السعودية

تاريخ النشر الإلكتروني: 6 - 2024

للتأصيل المرجعي: السيد، محمود محمد. الأثر المعدل للاستقرار المالي على العلاقة بين الخصائص
التشغيلية للشركات والتحفيز المحاسبي: دليل تطبيقي من الشركات الخدمية المسجلة في سوق الأوراق المالية
المصرية

، مجلة البحوث المحاسبية، 11(2)
المعرف الرقمي: 10.21608/abj.2024.357777

التواصل مع المؤلف: mahmoud.elsayed2002@gmail.com

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة أثر الخصائص التشغيلية للشركات الخدمية والتي تشمل؛ حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي، مدى الالتزام الحوكمي للشركة وتطبيقها لمبادئ حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي، وكذلك اختبار ما إذا كانت تلك العلاقة الرئيسية يمكن أن تختلف باختلاف الحالة المالية والاستقرار المالي لتلك الشركات في ظل مجموعة من المتغيرات الرقابية تضمنت؛ التدفقات النقدية التشغيلية، تعقد العمليات، معدل العائد على الأصول، وأخيرا حجم مكتب المراجعة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم اجراء دراسة تطبيقية على عينة من 27 شركة في القطاع الخدمي وبلغ عدد المشاهدات 136 مشاهدة. وانتهت نتائج الدراسة الى أن هناك تأثير معنوي إيجابي بين الرفع المالي ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الخدمية، أضيف إلى ذلك أنه على الرغم من العلاقة الإيجابية بين حجم الشركة والالتزام الحوكمي ومستوى التحفظ المحاسبي، إلا أنها لم تكن معنوية. في حين أظهرت النتائج علاقة سلبية غير معنوية بين ربحية الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي. وتوصلت النتائج أيضا الى وجود علاقة سلبية معنوية للأثر التفاعلي للاستقرار المالي للشركات الخدمية وحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي، أضيف الى ذلك أنه على الرغم من العلاقة الإيجابية للأثر التفاعلي بين الاستقرار المالي وكلا من؛ ربحية الشركة، الرفع المالي، والالتزام الحوكمي على مستوى التحفظ المحاسبي الا انها لم تكن معنوية.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، القطاع الخدمي، الخصائص التشغيلية للشركات

**The Modifying Role of Financial Stability to the Relationship
between Companies' Operating characteristics and Accounting
Conservatism: an Applied Evidence from Service Companies
Registered in the Egyptian Stock Market.**

Abstract

The research aimed to study the effect of the operational characteristics of service companies, which include; firm size, profitability, leverage, and governance commitment on the level of accounting conservatism, as well as examining whether this relationship can vary according to the financial stability under a set of control variables that included; Operating cash flows, complexity of operations, return on assets, and finally the audit firm size. In order to achieve this goal, an applied study was conducted on a sample of 27 companies in the service sector, and the number of observations reached 136. The finding of the study concluded that there is a positive and significant effect of financial leverage on accounting conservatism in the financial statements of service companies. Despite the positive relationship between the firm size, governance commitment and the level of accounting conservatism, it was not significant. While the results showed a negative, non-significant relationship between the company's profitability and the level of accounting conservatism. The results also found that there is a negative and significant moderating effect of firm size and financial stability on accounting conservatism. However, the positive moderating effect of financial stability and both; profitability, financial leverage, and governance commitment on the level of accounting conservatism, they were not significant.

Keywords: Accounting Conservatism, Service Sector, Operational Characteristics of Companies

1-مقدمة البحث

مازال المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المصدر الرئيسي لمدخلات القرار لأصحاب المصالح على اختلاف أنواعهم وقراراتهم، لذا ظلت جودة التقارير المالية محل اهتمام الباحثين في العديد من دول العالم، وقد زاد من هذا الاهتمام الازمات المالية التي تعرضت لها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية كل على حد سواء. لذا سعت الجهات المهنية والرقابية الى وضع أو دعم آليات من شأنها الحفاظ على تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح والحد من مشاكل الوكالة، الناتجة بصفة أساسية عن عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات الصلة بالشركة. ويعد اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية ذات الطابع المتحفظ أهم تلك الآليات ولكن من الملاحظ ان اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية بصفة عامة والمتحفظ بصفة خاصة قد تتأثر بالعديد من المتغيرات (Gokmen, 2013) والتي يمكن تقسيمها الى عدة مستويات تتضمن محددات ذات علاقة على مستوى الدول حيث أن العوامل المؤسسية والتي تشمل النظام القانوني، مستوى ودرجة نمو الاقتصاد، قانون سوق المال، القوانين الضريبية جميعها لها تأثير على مستوى التحفظ المحاسبى كما أن الدول ذات القانون العام تظهر مستويات تحفظ تختلف عن الدول ذات القانون الخاص، فضلا عن العلاقة العكسية بين التحفظ المحاسبى وقوانين حماية المستثمرين. ومحددات ذات علاقة بتطور التحفظ المحاسبى ومستوياته عبر الزمن فهناك دليل على زيادة مستويات التحفظ (Watts, 2002) خاصة في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبى فضلا عن ارتفاعه بعد تبني المعايير الدولية للتقرير المالى في بعض الدول. ومحددات أخرى على مستوى الشركة، حيث أن خصائص الشركات ذاتها تعد أحد محددات التحفظ المحاسبى، فالشركات التي تتسم بمستويات عالية من التكنولوجيا تتعرض لمستويات تحفظ أعلى، وكذلك يزيد التحفظ المحاسبى في الشركات والبنوك العامة مقارنة بالخاصة وكذلك يزداد مستوى التحفظ في الشركات ذات الملكية المؤسسية، أضف الى ذلك السمات التشغيلية للشركات والتي تعد دالة فى حجم الشركة وبعض الجوانب المالية مثل الربحية ومستوى المديونية أو الرفع المالى والاستقرار المالى فضلا عن التزامها الحوكمى (Watts, 2002; Widhiastuti & Rahayu,2002; Yulianti & Yanto , 2017; Wiharno et al., 2023; Hariyani et al.,2022) إلا أنه لم يكن هناك اتفاق

حول تأثير تلك المحددات على مستوى أو نوع التحفظ المحاسبى.

ويمكن القول أنه على الرغم من الجدل المستمر بشأن ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه الا انه يوفر العديد من المنافع أهمها القيمة التي يقدمها للمساهمين (Ademola & Moses , 2017) أضف الى ذلك فإن التحفظ يعد أحد أدوات التعامل مع ظروف عدم التأكد ويهدف الى حماية حقوق المساهمين والمقرضين كما أن غياب ممارسات التحفظ يوفر مساحة للأطراف الداخلية للتلاعب في القوائم المالية (Widhiastuti & Rahayu,2002; Francis, etal.,2013) مما يجعل هناك طلبا على ممارسات التحفظ المحاسبى خاصة في ظل الشركات التي تتسم بعدم تماثل للمعلومات بشكل مما يجعل هناك العديد من المبررات والتفسيرات لممارساته

ويمكن القول ان الطلب أو تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية لم يختلف بطبيعة القطاع الذى تنتمى اليه الشركة (Bellkli &Dastan, 2021; Al-fasfus etal., 2022) حيث ان كلا من القطاع الصناعى وقطاع الخدمات لديهما مستويات عالية من ممارسات التحفظ المحاسبى على الرغم من اختلاف اتجاه تلك الممارسات بين القطاعين ومن الملاحظ أن غالبية الدراسات ركزت في تناولها للتحفظ المحاسبى على القطاع الصناعى (Hasibuan etal., 2023; Yuliarti & Yanto , 2017; Achyani etal.,2022) في حين أن القطاع الخدمى لم يحظى بنفس الاهتمام على الرغم من نمو القطاع الخدمى في الأونة الأخيرة وبصفة خاصة في ظل انتشار التكنولوجيا الحديثة التي ساعدت على نمو الشركات التي تنتمى لهذا القطاع مما يخلق حاجة لدراسة مستوى التحفظ المحاسبى في القطاع الخدمى ومحدداته وبصفة خاصة الخصائص التشغيلية للشركات في هذا القطاع

2-مشكلة البحث

في ضوء تركيز الدراسات (على، شحاته،2017; Ugwunta & Ugwuanyi, 2019 ; Watts,2002; Wiharno etal. , 2023; Manawadu etal. , 2019; Setyanto etal., 2019; Usifoh etal. , 2019; Garcia etal., 2019; etal., 2024; فرج، 2019) التي تناولت التحفظ المحاسبى والعوامل المؤثرة فيه، يجد المتتبع لها أن غالبيتها ركزت على الشركات الصناعية دون الخدمية، فضلا عن أنه لم يكن هناك اتفاق حول تأثير تلك العوامل

بصفة عامة، والخصائص التشغيلية بصفة خاصة، على ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية. أضف الى ذلك تناول الدراسات أثر الخصائص التشغيلية بصورة منفردة دون الأخذ في الاعتبار الأثر التفاعلى المعدل بين تلك الخصائص، لذا فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤالين التاليين:

- هل هناك تأثير للخصائص التشغيلية للشركات (حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالى، الالتزام الحوكمى) على ممارسات التحفظ المحاسبى في الشركات التي تنتمي للقطاع الخدمى والمسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية؟
- هل يوجد دليل تطبيقى على اختلاف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات (حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالى، الالتزام الحوكمى) على ممارسات التحفظ المحاسبى في الشركات التي تنتمي للقطاع الخدمى والمسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية في ظل الاستقرار المالى؟

3- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث في اختبار أثرالخصائص التشغيلية للشركات (حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالى، الالتزام الحوكمى) على مستوى التحفظ المحاسبى في الشركات التي تنتمي للقطاع الخدمى والمسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية وذلك بصورة منفردة، فضلا عن محاولة إيجاد دليل تطبيقى بشأن الدور المعدل للاستقرار المالى على العلاقة الرئيسية للبحث.

4- أهمية ودوافع البحث

يمكن القول إن هناك دافع علمي وآخر عملي للبحث، وتتبع الأهمية العلمية من تناول البحث لأحد القضايا الجدلية في الفكر المحاسبى والتي لم تحسم بعد، فضلا عن ندرة الدراسات التي تناولت مجال البحث في القطاع الخدمى على الرغم من نمو هذا القطاع في الآونة الأخيرة. بينما تتبع الأهمية العملية من المردود العملى للتحفظ كأحد الممارسات المحاسبية حيث يعد أحد الخصائص المميزة لتخفيض تكلفة الوكالة وتحسين جودة التقارير المالية التي تمثل مدخلات القرار لأصحاب المصلحة وبالتبعية ينعكس على قيمة الشركة ، Hasibuan etal.,

2023 مما يجعل هناك حاجة ملحة لايجاد دليل تطبيقي بشأن المحددات والعوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبى ومدى تأثير تلك العوامل بصورة منفردة ومجموعة معا.

5- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة الخصائص التشغيلية للشركات والمتمثلة في كلا من حجم الشركة والربحية والرفع المالى والالتزام الحوكمى وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبى سواء بصورة منفردة أو مجموعة مع الاستقرار المالى وذلك بالتطبيق على الشركات التي تنتمي للقطاع الخدمى في ظل مجموعة من المتغيرات الرقابية والتي تشمل تعقد العمليات، معدل العائد على الأصول، حجم مكتب المراجعة، التدفقات النقدية التشغيلية. ومن ثم يخرج عن نطاق البحث العوامل الأخرى المؤثرة على التحفظ المحاسبى بخلاف الخصائص التشغيلية على مستوى الشركة ذاتها أعلاه ومن أمثلتها العوامل المؤسسية على مستوى الدولة كما يخرج عن نطاق البحث القطاعات الصناعية بخلاف القطاع الخدمى أضف الى ذلك فإن نتائج البحث وتعميمها يكون مشروط بالحدود الزمنية لفترة البحث والحدود المكانية لعينة الشركات في القطاع الخدمى للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية وضوابط اختيارها

6- خطة البحث

- في ضوء أهمية وأهداف وحدود البحث ومحاولة الإجابة على أسئلته فإنه سيتم استعراض النقاط التالية:
- 1/6 التأصيل العلمى للتحفظ المحاسبى: المفهوم، الأنواع، المقاييس، الدوافع، النظريات المفسرة لممارسات التحفظ، المزايا والانتقادات.
 - 2/6 تحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والتحفظ المحاسبى واشتقاق الفرض الأول للبحث وفرعياته.
 - 3/6 تحليل الأثر التفاعلى للاستقرار المالى على العلاقة الرئيسية للبحث واشتقاق الفرض الرئيسى الثانى وفرعياته.
 - 4/6 منهجية البحث والدراسة التطبيقية لاختبار الفروض.
 - 5/6 نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

1/6 التأسيس العلمي للتحفظ المحاسبي: المفهوم، الأنواع، المقاييس، الدوافع، النظريات
المفسرة لممارسات التحفظ، المزايا والانتقادات

1/1/6 مفهوم التحفظ المحاسبي

فيما يتعلق بمفهوم التحفظ، يجد المتتبع للدراسات أنه قد تعدد المفاهيم ذات الصلة، فقد قامت دراسة (Evans and Nobes, 1996) بالترقية التحفظ Conservatism والحيطه والحذر Prudence وتوصلت إلى وجود اختلاف طفيف بينهما وفق الإصدارات المهنية الأمريكية والدولية. بينما أشارت دراسة (Watts, 2003a) إلى أن أول تعريف قد وضعه Bliss. (1924) للتحفظ كان يقضى بضرورة أن يتوقع المحاسب كافة الخسائر والأعباء المحتملة، مع عدم الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات ما لم تكن محققة بالفعل.

وفي نفس السياق قدم Basu. (1997) تطويراً لمفهوم التحفظ الذي قدمه Bliss. (1924) واستند فيه إلى الاعتراف بالأنباء غير السارة، وأن الأنباء السارة تتطلب التحقق منها بدرجة أكبر قبل الاعتراف بها. بينما عرفه Watts. (2002) بأنه التحقق التفاضلي المطلوب للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، في حين أشار (Ball et al., 2008) إلى مفهوم التحفظ الذي اقترحه Basu. (1997) - بأنه لا يعد تعريفاً مطلقاً بل ينطبق على التحفظ المشروط الذي يختلف عن التحفظ غير المشروط وأن التفرقة بينهما يؤدي إلى ضرورة اشتقاق مقاييس مختلفة للتحفظ نظراً لاختلاف كلا من مصدرهما وتأثيرهما. وانتهت دراسة Suwardjono. (2017) إلى أن التحفظ هو الحالة التي تواجه بها الإدارة حالة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات والتصرفات.

ويخلص الباحث مما سبق انه على الرغم من تعدد التعريفات التي تناولتها الدراسات بشأن التحفظ المحاسبي والتي لها وجهات نظر متعددة، الا أن هناك اتفاق نسبي حول هدف ممارسات التحفظ المحاسبي وهو تخفيض قيمة صافي الأصول والدخل بغض النظر عن طرق تحقيق هذا الهدف سواء بممارسات تتوقف على ظروف معينة (مشروطة) أو ممارسات قد تسمح بها المعايير بغض النظر عن الظروف والاحداث المستقبلية (غير مشروطة) وذلك لمواجهة حالة عدم التأكد المستقبلية والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح بما يسمح من الحد من عدم تماثل المعلومات واعداد تقارير مالية تتسم بالجودة من شأنها التأثير على جودة مدخلات القرار لأصحاب المصالح.

2/1/6 أنواع التحفظ المحاسبى

فيما يتعلق بأنواع التحفظ فقد استطاعت العديد من الدراسات (راشد، 2010، فرج، 2019، 2013، Gokmen) أن تقدم تقسيمات مختلفة للتحفظ المحاسبى، إلا أن أكثرها شيوعاً هي؛ **تحفظ الدخل** وينشأ نتيجة عدم التماثل في وقتية الاعتراف بالخسائر الاقتصادية نظراً لتأثيرها السريع على الأرباح، **في مقابل تحفظ الميزانية** والذي يركز على تقدير قيمة حقوق الملكية بقيمة أقل نتيجة انخفاض قيمة الأصول. **والتحفظ غير المشروط** وفيه تكون القيمة الدفترية لصافي الأصول أقل من قيمتها السوقية المتوقعة بغض النظر عن الأحداث اللاحقة، **في مقابل التحفظ المشروط** وفيه يتم تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول في ظل وجود ظروف غير مواتية أو غير مرغوبة بينما العكس غير صحيح. **والتحفظ السابق** وفيه تتخفض درجة ملاءمة المحتوى المعلوماتي للميزانية نتيجة انخفاض الأصول أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية، **في مقابل التحفظ اللاحق** وفيه يتم تأجيل الاعتراف بالأحداث الجيدة المستقبلية الى حين حدوثها وفي نفس الوقت الاعتراف بالخسائر المتوقعة مستقبلاً.

3/1/6 نماذج قياس التحفظ المحاسبى

وفيما يتعلق بنماذج القياس، يجد المتتبع للدراسات (على، شحاته، 2017، Shroff et al., 2013) أن هناك نماذج قياس متعددة منها؛ **نموذج القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (MTB)** والذي قدمه (Feltham & Ohlson , 1995) وزيادة تلك النسبة عن الواحد الصحيح يعد مؤشر على ممارسات التحفظ، **ونموذج العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم** الذي قدمه (Basu. 1997) ويعد النموذج الأشهر في قياس التحفظ المحاسبى من خلال نموذج للانحدار يعبر عن مدى استجابة الأرباح لعوائد الأسهم بحيث تعكس أسعار الأسهم كافة المعلومات في السوق الكفاء ويبنى النموذج على عدم التماثل في وقتية الاعتراف بالخسائر والأرباح بما ينعكس على سرعة رد الفعل تجاه الاخبار غير الجيدة مقارنة بالجيدة، وكذلك **نموذج العلاقة بين الاستحقاقات والأرباح** وفق نموذج (Givoly & Hayn, 2000) والذي يبني على أن تراكم الاستحقاقات ينتج عنه الاختلاف بين الأرباح والتدفقات النقدية.

4/1/6 دوافع وتفسيرات ممارسات التحفظ المحاسبى

اتفقت عدة دراسات (على، شحاته، 2017؛ Ugwunta & Ugwuanyi, 2019؛ Watts, 2002; Manawadu et al., 2019، فرج، 2019) على أن هناك مجموعة من المبررات أو الدوافع نحو ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبى وأولها التفسيرات التعاقدية حيث، أن الكثير من العقود التي تبرمها الشركات مع الأطراف الأخرى؛ المديونية، حوافز الإدارة، عقود التوظيف وغيرها من الأطراف تعتمد بصورة أساسية على المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية وتوضح الأداء المالى بما تقدمه من محتوى معلوماتى والتي تسعى الشركات من خلالها تخفيض تكاليف الوكالة وإيجاد مجموعة من القيود على الإدارة عند اختيارها للسياسات المحاسبية وبصفة خاصة عند منح القروض. وعلى الرغم من أن المبررات التعاقدية تحاول زيادة المحتوى المعلوماتى من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات وجعل المعلومات المحاسبية أكثر قابلية للتحقق إلا أنها قد تجعل الأرباح المستقبلية غير متحفظة ومتحيزة بما يفقد التفسيرات التعاقدية من مغزاها. وثانيها التفسيرات المرتبطة بخطر التقاضى الذى يمكن أن تتعرض له الإدارة أو مراقبى الحسابات نتيجة التحريف فى القوائم المالية من قبل الإدارة أو فشل مراقبى الحسابات اكتشاف تلك التحريفات. وثالثها التفسيرات التنظيمية أو التشريعية نتيجة مبالغة الشركات فى بورصة نيويورك فى تقييم الشركات مما دفع المشرعين الى اصدار تشريعات على راسها قانون ساربنس أوكسلى 2002 SOX Act. والذى ساهم فى زيادة مستوى التحفظ فى التقارير المالية مقارنة بالفترات السابقة له. وأخيراً التفسيرات الضريبية حيث أن تطبيق السياسات المتحفظة يخفض من الأرباح الحالية ويجنب الشركة التكاليف السياسية الناتجة عن الضريبة.

5/1/6 النظريات المفسرة لممارسات التحفظ المحاسبى

وفيما يتعلق بالنظريات المفسرة لممارسات التحفظ، فتشير نظرية الوكالة (Jansen & Meckling, 1976) إلى أنه فى ظل عدم تماثل المعلومات المقترض فإن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة تقيد احتمالية التلاعب من قبل الإدارة فى القوائم المالية.

وتفترض نظرية المحاسبة الإيجابية أن حرية الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية سيقودها الى اختيار السياسات والطرق الأكثر تفاعلاً في ضوء تحقيقها لأهدافها، كما تشير الى أن هناك ثلاث فروض يشتق منها القرار الإداري وهي؛ فرض خطة المكافأة Bonus plan، فرض المديونية/الملكية Debt/Equity، فرض التكاليف السياسية Political Cost. بينما تستند نظرية الإشارة الى أن تصرفات الإدارة (المرسل للإشارة-الطرف الداخلي) تعد بمثابة رسالة وتعليمات الى أصحاب المصالح وعلى رأسهم المستثمرين (مستقبل الإشارة-الطرف الخارجي) بشأن رؤية ومنظور الإدارة، ومن ثم فالإشارات التي ترسلها الإدارة من خلال ممارستها للحفاظ المحاسبى تعبر عن جودة الأرباح نظراً للحد من عدم تماثل المعلومات. في حين تفترض نظرية المقدرة التقييمية للمعلومات والنظرية التعاقدية Ball et al., 2005 ان تماثل المعلومات يأتي من العلاقة القوية بين وقتية الاعتراف بالأرباح والعوائد في سوق حقوق الملكية (الأسهم) ومن ثم تختلف عن النظرية التعاقدية في سوق حقوق الدين (السندات) ونتيجة لاختلاف وقتية الاعتراف بالخسائر مقارنة بالأرباح فهناك مؤشرات على حساسية أعلى للأرباح والعوائد السالبة مقارنة بالعوائد الموجبة. وفي المقابل فإن نظرية الاشراف Stewardship Theory التي أظهرها الإطار النظري لدراسة Nasr & Ntim, 2018 فإن الافراد لديهم الدافع لإنجاز المهام والمسؤوليات المطلوبة منهم والتي يكفون بها ومن ثم يقومون بالاشراف الحيد على أصول الشركات وبالتبعية فإن تضارب المصالح الناتج عن الوكالة يصبح غير موجود وأن ما يحكم سلوك الإدارة وتصرفاتها وقراراتها هو تعظيم منفعة أصحاب المصلحة.

6/1/6 المزايا والانتقادات الموجهة لتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى

وفيما يتعلق بالمزايا والانتقادات الموجهة لممارسات التحفظ فقد اشارت البعض Ademola (2017 , Moses &؛ رشوان، 2020) أن التحفظ المحاسبى يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تخفيض درجة عدم التماثل المعلوماتي وتحسين الشفافية، والحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم كما يساهم في زيادة المقدرة التقييمية للأرباح، فضلاً عن تحسين البيئة المعلوماتية للمحللين الماليين وزيادة كفاءة القرارات الاستثمارية وحماية الدائنين من أي توزيعات غير مبررة وإضافة قيمة للمساهمين. وعلى الرغم من تلك المنافع الا

انه لا يخلو من الانتقادات حيث، تطبيق تلك الممارسات قد يؤدي الى تشويه التقارير المالية حيث انها لا تعكس القيم الحقيقية وتظهر بقيمة أقل من قيمتها في الفترات الحالية، وتشويه الأرباح أيضا في الفترات المستقبلية بما يؤثر على مقدرتها التقييمية لاحقا، أضف الى ذلك أن تطبيق تلك الممارسات للحفاظ على منافع الإدارة دون النظر الى الأطراف الأخرى المستفيدة من تلك التقارير، خاصة في ظل وجود احتياطات سرية.

2/6 تحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والتحفيز المحاسبي واشتقاق الفرض الأول للبحث وفرعيته.

تناولت الدراسات العوامل المؤثرة على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية بصفة عامة والسياسات المتحفظة بصفة خاصة والدوافع وراء ذلك، واستطاعت ان تقسم تلك العوامل الى عدة مستويات سواء على مستوى العوامل المؤسسية الخاصة بالدولة (Gokmen,2013) او التغير في مستويات التحفظ في التقارير المالية نتيجة تبني المعايير الدولية للتقرير المالي (فرج،2019) او التغير الناتج عن صدور بعض التشريعات ذات الصلة بمجال المحاسبة، الا ان الدراسات (Widhiastuti & Rahayu,2002; Sari & Austina, 2021; Solichah & Fachrurrozie ,2019; Setyanto et al., 2024; Garcia et al., 2019) التي تناولت سمات الشركة ذاتها كانت الأكثر انتشاراً على الرغم من التضارب في نتائجها، فقد ركزت على (Hasibuan et al., 2023; Adyunita et al., 2021) العوامل ذات الصلة والمرتبطة بالشركة والتي تميزها وتعرف بوجودها وتمثل صفات متلازمة تظهر عدة جوانب للأعمال وبصفة خاصة الجوانب ذات الدلالة المالية والتي تتضمن الرفع المالي، التعثر المالي، الربحية ، معدل العائد على الأصول، التدفقات النقدية التشغيلية، العائد على حقوق الملكية (Hariyani et al.,2022; Wiharno et al., 2023; Yusnaini and Tarmizi,2019) في حين ركز آخرون (Nurwanti & Uzliawati , 2023; Ademola & Moses , 2017; Silva et al., 2017; Ahmed & Madobi , 2019) على جوانب تشغيلية والتي تتضمن تعقد العمليات، حجم الشركة، الالتزام الحوكمي، هياكل

الملكية وغيرها من المتغيرات. وقد أوضح تحليل الدراسات التي تناولت الخصائص التشغيلية للشركات الى تضارب النتائج وذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق بتأثير حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي، فقد اختبرت دراسة (Hamdan, 2011) دور المعايير المحاسبية في تطبيق السياسات المتحفظة بصورة معقولة عند اعداد القوائم المالية وكذلك تأثير حجم الشركة والمديونية ونوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركات البحرينية خلال الفترة 2005-2008 وتوصلت الى أن الشركات الكبيرة وذات المديونية الأعلى كانت أكثر تحفظا من الشركات الصغيرة وذات المديونية الأقل كما ان الشركات التي تنتمي الى القطاع الخدمي كانت أيضا أكثر تحفظا، كما استهدفت دراسة (عبد المجيد، 2013) تحديد مستوى التحفظ المحاسبي وفق نموذج (Basu (1997 على عينة من الشركات الخدمية (قطاع التأمين) والبالغ عددها 141 شركة في الفترة 2008-2012 وتوصلت الى ان هناك انخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية كما توجد علاقة طردية بين حجم الشركة وملكية الشركة والتحفظ بينما كانت هناك علاقة عكسية بين المديونية وعمر الشركة ومستوى التحفظ.

وفي نفس السياق توصلت عدة دراسات (Widhiastuti & Rahayu, 2002; Solichah & Fachrurrozie, 2019; Nurwanti & Uzliawati, 2023; Wiharno et al., 2023) الى وجود علاقة إيجابية وجوهرية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي فقد استهدفت دراسة (Widhiastuti & Rahayu, 2002) اختباراً أثر حجم الشركة في ظل وجود التعثر المالي كمتغير وسيط على مجموعة من الشركات المسجلة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة 2016-2018 وأوضحت أن حجم الشركة له تأثير ايجابي ومعنوي على التحفظ المحاسبي كما أن التعثر المالي يتوسط تلك العلاقة وبصورة معنوية ومن ثم فإن تلك النتيجة تدعم فرض التكاليف السياسية في نظرية المحاسبة الإيجابية وتتفق معها دراستي (Solichah & Fachrurrozie, 2019; Hasibuan et al., 2023) والتي أجريت على عينة من المشاهدات في الشركات الصناعية في الفترة السابقة لها من 2014-2016 وكذلك التالية لها من 2019-2021 بما يعنى ان مستوى التحفظ مازال يتأثر إيجابا عبر الزمن بحجم

الشركة، أضيف الى ذلك ما توصلت اليه دراسة (Wiharno et al., 2023) التي استهدفت تحليل أثر فرص الاستثمار وحجم الشركة والتعثر المالي على التحفظ المحاسبى في 34 شركة في قطاع التعدين في اندونيسيا خلال الفترة 2017-2019 وبالتطبيق على 39 تقرير سنوي وتوصلت الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين حجم الشركة والتحفظ ولم تختلف نتائجها مع دراسة (Nurwanti & Uzliawati , 2023) والتي أجريت على عينة من 25 شركة في احدى القطاعات الخدمية (شركات التأمين ومؤسسات التمويل) في اندونيسيا خلال الفترة 2019-2021 وتوصلت الى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبى حيث عادة ما تعاني الشركات الكبيرة من التكاليف السياسية لذا تسعى تلك الشركات الى الحد منها من خلال ممارسات التحفظ.

وعلى النقيض من ذلك، فقد استهدفت دراسة (Febrianti et al., 2024) تحديد تطور حجم الشركة والربحية والرفع المالي على التحفظ المحاسبى على عينة من الشركات المسجلة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة 2017-2021 وتحديد الأثر الفردى والأثر المجمع لها، وتوصلت الى وجود علاقة جوهرية ولكنها عكسية مع التحفظ المحاسبى وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Andani , 2021) حيث كلما زاد حجم الشركة كلما انخفضت ممارسات التحفظ المحاسبى.

وعلى الجانب الأخر، فلم تتوصل عدة دراسات (Sari & Yuliarti & Yanto , 2017; Austina, 2021; Shiddieqy et al., 2023) الى وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ في التقارير المالية، فقد اختبرت دراسة (Yuliarti & Yanto , 2017) أثر حجم الشركة والرفع المالي وآليات الحوكمة على التحفظ في شركات التعدين في اندونيسيا خلال الفترة 2011-2015 وتوصلت ان الحجم ليس له تأثير جوهرى على التحفظ وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (على، شحاته، 2017) التي تناولت أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات (حجم الشركة، الرفع المالي، الاستحقاق الاختيارى، معدل العائد على الأصول) على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية وغير العائلية وبالتطبيق على 60 شركة مقيدة بالبورصة المصرية توصلت الى انه لا يوجد اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبى

بين الشركات العائلية وغير العائلية، وان هناك اختلاف في خصائص الشركات العائلية وغير العائلية فيما يتعلق بحجم الشركة ومعدل العائد على الأصول بينما لا توجد اختلافات معنوية بين الشركات العائلية وغير العائلية فيما يتعلق بالرفع المالي أو الاستحقاقات الاختيارية كما أظهرت النتائج اختلاف تأثير الربحية متمثلة في معدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ في الشركات العائلية مقارنة بغير العائلية كما لم يظهر اختلاف الحجم او درجة الرفع المالي او الاستحقاقات الاختيارية على مستوى التحفظ المحاسبى في الشركات العائلية مقارنة بغير العائلية

وفى نفس السياق اختبرت دراسة (Sari & Austina, 2021) علاقة حجم الشركة والتحفظ المحاسبى في ظل الأثر التفاعلى للرفع المالي على مجموعة من 118 شركة من شركات التعدين والبنية التحتية والمرافق والنقل خلال الفترة 2015-2018 وتوصلت الى ان حجم الشركة لم يكن له تأثير على التحفظ كما انه لا يوجد أثر تفاعلى للرفع المالي والحجم على مستوى التحفظ بينما تناولت دراسة أمين (2022) تأثير مراحل دورة حياة الشركة وحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى لعينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة 2017-2020 وتوصلت الى ان هناك علاقة سلبية بين مراحل دورة حياة الشركة ومستوى التحفظ بينما لم تظهر حجم الشركة أثر معنوى على التحفظ على الرغم من العلاقة الإيجابية وتتفق معها دراسة (السريتى ، 2022) والتي أجريت على عينة من 30 شركة مسجلة في بورصة عمان خلال الفترة 2009-2016 وكذلك دراسة (Shiddieqy et al., 2023) والتي أجريت على عينة الشركات المسجلة في البورصة الاندونيسية خلال الفترة 2017-2021 في ان هناك انخفاض في مستويات التحفظ المحاسبى في التقارير المالية ولم يظهر تأثير لحجم الشركة على ممارسات التحفظ المحاسبى وتعزو تلك الدراسات هذه النتيجة الى انه على الرغم من أن الشركات كبيرة الحجم تسعى الى الحد من التكاليف السياسية الناتجة عن الأعباء الضريبية وتأجيل الأرباح الحالية الى المستقبل وتجنب جذب انتباه الحكومات الا انها تبرر انه ليس بالضرورة ان الشركات كبيرة الحجم ذات حساسية للتكاليف السياسية انما على النقيض

فانها تسعى الى اظهار الأداء المالى بصورة جيدة وتميل الى التفاؤل بشكل أكبر لجذب ثقة المستثمرين.

ويشير تحليل تلك الدراسات الى هناك اختلاف في النتائج فيما يتعلق بتأثير حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى في التقارير المالية، فبعضها (Widhiastuti & Rahayu,2002; Solichah & Fachrurrozie ,2019; Nurwanti & Uzliawati , 2023; Wiharno etal., 2023) أظهر تأثير ايجابى ومعنوى، بينما أظهرت دراسات (Febrianti etal., 2021) تأثير سلبى ومعنوى في حين أخرى (Yuliarti & Yanto , 2021; Andani , 2021) لم تتوصل الى دليل على تأثير حجم الشركة على اختيارات الشركة للسياسات المحاسبية المتحفظة عند اعداد القوائم المالية كما تضاربت النتائج بين القطاعات الصناعية والخدمية (Solichah & Fachrurrozie ,2019; Hasibuan etal., 2023; Sari & Austina, 2021; Sana`a,2016) في الدول المختلفة.

فيما يتعلق بتأثير الربحية على مستوى التحفظ المحاسبى، فقد جاءت نتائج الدراسات متضاربة حيث أشار بعضها الى (عبد الحليم وآخرون ، 2023 ، Shiddieqy etal., 2023) التأثير الايجابى للربحية على مستوى التحفظ المحاسبى في حين أكدت دراسات أخرى (Yuliarti & Yanto , 2017; Solichah & Fachrurrozie ,2019) على الأثر السلبى للربحية على اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية المتحفظة بينما توصل آخرون (Iskandar etal., 2024; Setyanto etal., 2023) الى دليل بأنه لا يوجد تأثير معنوى للعلاقة بين ربحية الشركة ومستوى التحفظ المحاسبى في القوائم المالية.

فيما يتعلق بالأثر الايجابى للربحية والتحفظ المحاسبى في التقارير المالية، فقد تناولت Joel and Emperre, 2022 تقييم علاقة التحفظ المحاسبى والأداء المالى على القطاع الخدمى في نيجيريا خلال الفترة 2011-2020 توصلت الى ان الاستحقاقات التشغيلية كمؤشر للتحفظ المحاسبى له تأثير ايجابى ومعنوى على العائد على حقوق الملكية كما ان الاستحقاقات غير التشغيلية على الرغم من أثرها الايجابى الا انه لم يكن معنويا بينما استهدفت دراسة

(عبد الحليم وآخرون ، 2023) اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبى والمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية ومدى اختلاف هذه العلاقة باختلاف درجة تركيز الملكية وربحية الشركة بالتطبيق على عينة من 45 شركة مدرجة في السوق المالية المصرية خلال الفترة 2013-2017 وتوصلت الى ان التحفظ المحاسبى يؤثر إيجابا على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وأن هذا التأثير يختلف باختلاف درجة تركيز الملكية والربحية تتفق معها دراسة (Shiddieqy et al., 2023) والتي اختبرت أثر الربحية على ممارسات التحفظ المحاسبى على عينة الشركات المسجلة في البورصة الاندونيسية خلال الفترة 2017-2021 وتوصلت الى ان الربحية لها تأثير ايجابي ومعنوى على تطبيق الشركات لممارسات التحفظ المحاسبى وفيما يتعلق بالعلاقة العكسية بين ربحية الشركة والتحفظ المحاسبى في التقارير المالية، فقد استهدفت دراسة (Yuliarti & Yanto , 2017) اختبار علاقة الربحية بالتحفظ في شركات التعدين في اندونيسيا خلال الفترة 2011-2015 وتوصلت الى دليل على ان هناك تأثير سلبى ومعنوى للربحية على التحفظ وتتفق معها دراسة (على، شحاته،2017) التي اختبرت أثر طبيعة الملكية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات ومنها معدل العائد على الأصول - كمؤشر على الربحية- على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية وغير العائلية والمقيدة فى البورصة المصرية وتوصلت الى ان هناك اختلاف فى خصائص الشركات العائلية وغير العائلية فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول ومن ثم هناك اختلاف فى تأثير الربحية على مستوى التحفظ فى الشركات العائلية مقارنة بغير العائلية وفى نفس السياق فقد اتفقت دراستى (السريتى،2022 Solichah & Fachrurrozie) (2019; على العلاقة السلبية بين الربحية والتحفظ المحاسبى فقد حاولت دراسة Solichah & Fachrurrozie, 2019) إيجاد دليل على تأثير الملكية الإدارية والربحية على التحفظ المحاسبى على عينة من 246 مشاهدة من الشركات الصناعية خلال الفترة 2014-2016 وتوصلت الى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الربحية والتحفظ المحاسبى كما قامت دراسة السريتى (2022) بتحديد تأثير عدة عوامل منها حصة الشركة (ربحية الشركة) مقاسة بالعائد على الاسهم على مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية على عينة من 30 شركة مسجلة

في بورصة عمان خلال الفترة 2009-2016 وتوصلت الى ان هناك انخفاض في مستويات التحفظ المحاسبى في التقارير المالية لشركات العينة وهناك تأثيرا معنويا للعائد على الاسهم التحفظ المحاسبى وتعزو تلك الدراسات هذه العلاقة السلبية على مستويات التحفظ الى تفضيلات الإدارة والتي تسعى الى أن تظهر بصورة أفضل أمام المقرضين والمستثمرين حتى في ظل ارتفاع المديونية

وعلى الجانب الأخر، فقد اتفقت نتائج دراسة (Setyanto et al., 2024) مع نتائج دراسة (Iskandar et al., 2023) في عدم وجود علاقة معنوية بين الربحية ومستوى التحفظ فقد استهدف (Iskandar et al., 2023) تحديد أثر الربحية على التحفظ المحاسبى في الشركات الاندونيسية في الفترة 2017-2021 على عينة من 230 مشاهدة وتوصلت الى أنه لا يوجد تأثير جوهري للربحية على التحفظ حيث ان الشركات ذات معدلات ربحية عالية لم يكن لديها ميل تطبيق ممارسات التحفظ كما اختبرت دراسة (Setyanto et al., 2024) ما اذا كانت الملكية المؤسسية والربحية والرفع المالى والتعثر المالى وكثافة رأس المال تؤثر على التحفظ المحاسبى في الشركات الصناعية في اندونيسيا خلال الفترة 2016-2020 وتوصلت الى ان الرفع المالى والربحية والملكية المؤسسية ليس لها تأثير جوهري على التحفظ.

فيما يتعلق بتأثير الرفع المالى أو المديونية على مستوى التحفظ المحاسبى، فقد جاءت نتائج الدراسات متضاربة من حيث العلاقة الإيجابية أو السلبية أو عدم التأثير على اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية عند اعداد القوائم المالية. وفيما يتعلق بالأثر الايجابي للرفع المالى على مستوى التحفظ فقد استهدفت دراسة (Widhiastuti & Rahayu, 2002) اختبار أثر الرفع المالى في ظل وجود التعثر المالى كمتغير وسيط على مجموعة من الشركات المسجلة في بورصة اندونيسيا وتوصلت الى أن الرفع المالى له تأثير ايجابي ومعنوى على التحفظ المحاسبى بما لا يتفق مع نظرية المحاسبة الإيجابية حيث تميل الشركات ذات المديونية العالية الى استخدام طرق محاسبية تعمل على نقل الأرباح المستقبلية الى الفترات الحالية وهذا لم تدعمه نتائج الدراسة ويمكن تفسير ذلك الى ان الشركات بالرغم من ان لديها نسبة رفع مالى عالية الا انها ترغب في الإبقاء على ثقة المقرضين والمساهمين من خلال تقديم تقارير مالية ذات

جودة عالية ودون التأثير على الأرباح المستقبلية بينما اختبرت دراسة (Hamdan, et al.,2011) دور المعايير المحاسبية في تطبيق السياسات المتحفظة بصورة معقولة عند اعداد القوائم المالية وكذلك تأثير حجم الشركة والمديونية ونوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركات البحرينية خلال الفترة 2005-2008 وتوصلت الى الشركات الكبيرة وذات المديونية الأعلى كانت أكثر تحفظا من الشركات الصغيرة وذات المديونية الأقل كما ان الشركات التي تنتمي الى القطاع الخدمي كانت أيضا أكثر تحفظا وتتفق معها نتائج دراسة (Yuliarti & Yanto 2017) , والتي أجريت على شركات التعدين في اندونيسيا خلال الفترة 2011-2015 في ان هناك تأثير ايجابي ومعنوي للرفع المالي وحجم مجلس الإدارة كأحد اليات الحوكمة على التحفظ. وفي نفس السياق، تناولت دراسة (Hariyani et al.,2022) أثر الرفع المالي وحوكمة الشركات على التحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات الموجودة في رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN خلال الفترة 2017-2020 وتوصلت الى ان هناك علاقة ارتباط موجبة وجوهريه بين الرفع المالي والتحفظ المحاسبى الا ان الشركات الاندونيسية مازالت هي الأقل تأثيرا ولم تتفق تلك النتيجة مع نظرية المحاسبة الإيجابية والتي تقترض ان الشركات ذات معدلات المديونية العالية تكون أكثر احتمالا لدفع الإدارة لاختيار سياسات محاسبية تزيد من الربحية بهدف استعادة ثقة المستثمرين والمقرضين. بينما اختبرت دراسة (Nurwanti & Uzliawati 2023) , العلاقة بين الرفع المالي والتحفظ المحاسبى في القطاع الخدمى على عينة من 25 شركة في احدى القطاعات الخدمية (شركات التأمين ومؤسسات التمويل) في اندونيسيا خلال الفترة 2019-2021 وتوصلت الى وجود علاقة إيجابية بين الرفع المالي والتحفظ المحاسبى وفيما يتعلق بالعلاقة السلبية بين الرفع المالي ومستوى التحفظ المحاسبى، فقد تناولت دراسة (عبد المجيد،2013) تحديد مستوى التحفظ المحاسبى وفق نموذج (Basu 1997) على عينة من الشركات الخدمية (قطاع التأمين) والبالغ عددها 141 شركة في الفترة 2008-2012 وتوصلت الى ان هناك انخفاض في مستوى التحفظ المحاسبى في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية وانه على الرغم من العلاقة الطردية بين حجم الشركة وملكية الشركة والتحفظ الا ان هناك علاقة عكسية بين المديونية وعمر الشركة والتحفظ وتتفق في ذلك مع دراسة

(Widhiastuti & Rahayu, 2002) التي أشارت الى ان الأثر التفاعلي للرفع المالي وحوكمة الشركات متمثلة في استقلال مجلس الإدارة كان له تأثير سلبي، فضلا عن أن التعثر المالي يتوسط العلاقة بين حجم الشركة والرفع المالي في التأثير على التحفظ المحاسبي كما تناولت دراسة (Iskandar et al., 2023) تحديد أثر الرفع المالي على التحفظ في الشركات الاندونيسية في الفترة 2017-2021 على عينة من 230 مشاهدة وتوصلت الى أن هناك تأثير جوهري وعكسي حيث ان المستويات العالية من المديونية تعكس وضع مالي غير جيد لهذه الشركات لذا يميل المديرون الى زيادة الربحية حتى تبدو الحالة المالية بشكل أفضل أمام المقرضين كما انها لا تتفق مع افتراضات نظرية الوكالة والتي تشير الى انه كلما زادت مديونية الشركات زادت ممارسات التحفظ وترجع الدراسة السبب في ذلك الى ان المديونية لا تعد حافز لحرص الشركة في قراراتها كما أن المقرضون لا يكونون مسؤولون عن الاشراف على العمليات المالية في الشركات.

وعلى الجانب الآخر، أظهرت دراسات أخرى عدم معنوية العلاقة بين الرفع المالي أو المديونية ومستويات التحفظ في التقارير المالية للشركات فقد قدمت دراسة (علي، شحاته، 2017) دليلا تطبيقيا من خلال دراسة مقارنة على اختلاف طبيعة ملكية الشركات ومدى تركيز الملكية بمقارنة الشركات العائلية وغير العائلية بشأن ميل الإدارة للاستعانة بالسياسات المحاسبية المتحفظة عند اعداد التقارير المالية وكذلك تأثير الرفع المالي كأحد الخصائص التشغيلية لتلك الشركات على مستوى التحفظ وانتهت الى انه لا يوجد اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركات العائلية وغير العائلية كما لا توجد اختلافات معنوية بين الشركات العائلية وغير العائلية فيما يتعلق بالرفع المالي على مستوى التحفظ واتفقت معها دراسة (Yusnaini, and Tarmizi, 2019) التي تناولت الدور التفاعلي للرفع المالي على علاقة التعثر المالي وخطر التقاضي وفرص النمو على التحفظ المحاسبي باستخدام عينة من 147 مشاهدة خلال الفترة 2014-2017 وتوصلت الى أن خطر التقاضي والتعثر المالي لهما تأثير ايجابي ومعنوي على التحفظ المحاسبي بينما فرص النمو و الرفع المالي لم يكن لهما تأثير جوهري كما أنه كمتغير تفاعلي يضعف العلاقات الرئيسية.

وفى نفس السياق أوجدت دراسة Solichah & Fachrurrozie, 2019 دليل على عدم وجود تأثير معنوي للرفع المالي على التحفظ المحاسبى بالتطبيق على عينة من 246 مشاهدة من الشركات الصناعية خلال الفترة 2014-2016 وتتفق معها دراسة فرج (2019) التي اختبرت الأثر المعدل لكثافة الأصول غير الملموسة ومستوى الرفع المالي والقطاع الذى تنتمى اليه الشركة وحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة على العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى على عينة من الشركات المصرية خلال الفترة 2013 و2014 قبل تبني المعايير الدولية 2016 و 2017 بعد التبني وتوصلت الى ان تبني المعايير الدولية للتقارير المالية لم يكن له تأثير على مستوى التحفظ بينما هناك أثر تفاعلى لتبني المعايير وكلا من حجم الشركة وكثافة الأصول الملموسة وحجم مكتب المراجعة والقطاع الذى تنتمى اليه الشركة على التحفظ بينما لم يكن هناك تأثير تفاعلى للرفع المالي وتبني المعايير على التحفظ بينما تناولت دراسة السريتي (2022) تحديد تأثير عدة عوامل؛ عمر الشركة، حوكمة الشركات، حجم الشركة، نسبة المديونية، حصة الشركة (ربحية الشركة) على مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية على عينة من 30 شركة مسجلة في بورصة عمان خلال الفترة 2009-2016 وتوصلت الى ان هناك انخفاض في مستويات التحفظ المحاسبى في التقارير المالية لشركات العينة ولم يظهر تأثيرا لأى من حوكمة الشركات ونسبة المديونية وحجم الشركة على التحفظ المحاسبى. وتتفق معها دراستى (Shiddieqy et al., 2023; Setyanto et al., 2024) والتي أجريت على الشركات في اندونيسيا خلال الفترات من 2016 وحتى 2021 ان الرفع المالي والربحية والملكية المؤسسية ليس لها تأثير جوهري على ممارسات التحفظ المحاسبى

وفيما يتعلق بتأثير الالتزام الحوكمى على مستوى التحفظ المحاسبى، فلم تظهر نتائج الدراسات اتفاق حول تأثير حوكمة الشركات على اختلاف الياتها على مستوى التحفظ المحاسبى فبعض تلك الاليات أظهرت علاقات إيجابية والبعض الاخر أظهر علاقات سلبية في حين اليات أخرى لم تظهر أي علاقة معنوية مع مستوى التحفظ وبالتبعية على اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية عند اعداد التقارير المالية.

فيما يتعلق بالأثر الايجابي لآليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبى، فقد تناولت (Foroghi et al., 2013) العلاقة بين اليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى عند اعداد التقارير المالية للشركات المسجلة في بورصة طهران باستخدام 720 مشاهدة خلال الفترة 2002-2011 واستند الى ثلاث اليات (الملكية المؤسسية، الدور المزدوج للمدير التنفيذي ورئاسة المجلس، النسبة الأقل مقارنة بالنسبة المتوسطة للمديرين الداخليين كمؤشر على الاستقلالية) وتوصلت نتائجها الى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين اليات الحوكمة الثلاثة والتحفظ المحاسبى وتتفق معها دراسة (Silva et al., 2017) والتي أرجعت زيادة مستويات التحفظ المحاسبى في الشركات البرازيلية الى آليات الحوكمة والثقافة التنظيمية كما تناولت دراسة (Yuliarti & Yanto , 2017) تحديد أثر آليات الحوكمة متمثلة في الملكية الإدارية وحجم المجلس على التحفظ في شركات التعدين في اندونيسيا خلال الفترة 2011-2015 وتوصلت الى ان هناك تأثير ايجابي ومعنوى لحجم مجلس الإدارة وتتشابه تلك النتائج مع (Ademola & Moses , 2017) في أن حوكمة الشركات تساعد في الحد من خطر المعلومات وتساهم في الرقابة على مشاكل الوكالة وأن القيمة التي تتحقق للمساهمين تأتي من ممارسات التحفظ على عينة من 20 تقرير سنوي أصدرتها 20 شركة في نيجيريا خلال الفترة 2006-2015.

وفى نفس السياق، انتهت (Nasr & Ntim, 2018) الى أن استقلال المجلس يؤثر إيجابا على التحفظ المحاسبى في الدراسة التي اختبرت علاقة بعض اليات الحوكمة، والتي تتضمن حجم مجلس الإدارة، استقلال المجلس، الفصل في الأدوار بين المدير التنفيذي ورئيس المجلس ونوع المراجع الخارجي على التحفظ المحاسبى في الشركات المصرية في مؤشر EGX100. بينما دراسة Garcia et al., 2019 اختبرت تأثير آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على ممارسات التحفظ المحاسبى وتوصلت الى ان الشركات ذات آليات حوكمة قوية تتسم قوائمها المالية بالتحفظ خاصة المشروط كما أن التحفظ المحاسبى لم يكن بديلا لآليات الحوكمة كما ساهمت آليات الحوكمة في تحديد الاستخدام الادارى للاستحقاقات لتعجيل الاعتراف بالاخبار السيئة ومن ثم فإن آليات الحوكمة تقيد الخيارات المحاسبية الانتهازية وتتفق في ذلك مع

(Duellman and Ahmed, 2011) في ان الشركات الامريكية التي لديها نسبة عالية من المديرين الداخليين في المجلس ترتبط سلبا مع التحفظ المحاسبى أي كلما زاد الأعضاء الخارجيين في المجلس زاد مستوى التحفظ. أضف الى ذلك فإن دراسة (Said & Djelloll,2021) قدمت دليلا ميدانيا على ان حوكمة الشركات لها دور هام في تحديد مستوى التحفظ المحاسبى في الشركات الجزائرية في حين تناول (Hariyani et al.,2022) الحوكمة فى شركات رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN خلال الفترة 2017-2020 وأظهرت وجود علاقة ارتباط موجبة وجوهريه حيث تهدف اليات الحوكمة الى الاشراف الجيد على أنشطة الشركة بما فيها عملية اعداد القوائم المالية محاولة بذلك الحد من عدم تماثل المعلومات وان الدور الرقابى للحوكمة يدفع الإدارة الى اتخاذ القرارات والتصرفات المرغوبة من قبل أصحاب المصلحة وتتف معها نتائج (Liew & Gao, 2023) والتي ركزت على اليات الحوكمة الداخلية وقوة توزيع القرارات بين المديرين التنفيذيين والمؤوسين وعلاقتها بقرارات التحفظ المحاسبى على عينة من 2657 مشاهدة خلال الفترة 2004-2020 في سوق المال في استراليا وتوصلت الى ان الشركات ذات حوكمة داخلية قوية تكون أكثر تحفظا في تقاريرها المالية.

وفيما يتعلق بالدراسات التي أجريت على القطاع الخدمى، فقد استهدفت دراسة رشوان (2020) تحديد أثر حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبى في القوائم المالية بالتطبيق على احدى الشركات الخدمية (ترست العالمية للتأمين) خلال الفترة 2012-2018 مستندة الى المنهج الوصفى التحليلى وأوضحت وجود علاقة طردية معنوية بين استقلال المراجع الخارجي، الإفصاح والشفافية، حماية حقوق المساهمين، ضمان وجود اطار فعال للحوكمة وجودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبى بينما اختبر Nurwanti & Uzliawati , 2023 العلاقة بين حوكمة الشركات متمثلة في نسبة المديرين الداخليين والخارجيين المستقلين في المجلس والتحفظ المحاسبى على عينة من 25 شركة في احدى القطاعات الخدمية (شركات التأمين ومؤسسات التمويل) في اندونيسيا خلال الفترة 2019-2021 وتشير الدراسة الى الحاجة الى تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح من خلال الحد من التلاعب في التقارير المالية وتوصلت الى أن استقلال أعضاء مجلس

الإدارة كمؤشر على الحوكمة يؤثر إيجابا وبصورة معنوية على التحفظ المحاسبى نتيجة الاشراف والرقابة القوية في حين تناول الزعبي (2023) أثر التكامل بين اليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى على تعظيم القيمة السوقية للشركات للخدمات المالية في الكويت وانتهت الدراسة الميدانية الى أن مبادئ حوكمة الشركات لها تأثير ذو دلالة احصائية على مستوى التحفظ المحاسبى، فضلا عن أثرها على القيمة المضافة لتلك الشركات

وعلى النقيض فقد توصلت دراسات أخرى الى وجود علاقة عكسية بين آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى حيث استهدفت (Chi et al., 2009) دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ في التقارير المالية على عينة من 4443 مشاهدة خلال الفترة 1999-2004 على الشركات في تاوان وتشير الى ان هناك وجهتان نظر بشأن طبيعة هيكل الحوكمة وعلاقته بالتحفظ، أولهما أن الطلب على التحفظ يزداد في المؤسسات ذات مشاكل وكالة أعلى وأن هياكل الحوكمة الضعيفة ستؤدى الى تحفظ اعلى وثانيهما أن هياكل الحوكمة القوية والرقابة الجيدة على الإدارة تجعلها تفضل ممارسات التحفظ المحاسبى وانتهت الى ان الشركات ذات هياكل حوكمة ضعيفة تميل الى تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة ومن ثم فانه بغض النظر عن طبيعة هيكل الحوكمة في الشركات فانه سيتم تطبيق السياسات المتحفظة من قبل الإدارة بما يدعم وجهة النظر ان وجود تلك الممارسات المتحفظة يعد بديلا عن حوكمة الشركات والياتها وذلك عكس ما توصلت اليه دراسة Garcia et al., 2019 بأن آليات الحوكمة تقيد الخيارات المحاسبية الانتهازية ومن ثم التحفظ لا يعد بديلا عن الحوكمة وتتفق معها (Nasr & Ntim, 2018) في أن حجم المجلس وحجم مكتب المراجعة كآليات داخلية وخارجية للحوكمة ترتبط سلبا مع التحفظ المحاسبى في الشركات المصرية في مؤشر EGX100 وفي نفس السياق تناولت (Sari & Austina, 2021) أثر حوكمة الشركات مقاسة بالملكية الإدارية وكذلك تضارب المصالح على التحفظ المحاسبى في ظل الأثر التفاعلى للرفع المالى على مجموعة من 118 شركة من شركات التعدين والبنية التحتية والمرافق والنقل خلال الفترة 2015-2018 وتوصلت الى ان الملكية الإدارية تؤثر سلبا على التحفظ المحاسبى

كما ان هناك أثر تفاعلي بين الملكية الإدارية والرفع المالي على مستوى التحفظ في التقارير المالية بينما لم يظهر تضارب المصالح أي تأثير معنوي على التحفظ.

وعلى الجانب الآخر، فقد قدم البعض دليلا على عدم معنوية العلاقة بين آليات الحوكمة ومستوى التحفظ المحاسبي واختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية حيث، استهدفت دراسة (Widhiastuti & Rahayu,2002) اختبار أثر التعثر المالي كمتغير وسيط للعلاقة بين الحوكمة متمثلة في مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي باستخدام مجموعة من الشركات المسجلة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة 2016-2018 وانتهت الى ان مجلس الإدارة كأحد اليات الحوكمة الداخلية ليس لها تأثير على التحفظ كما ان التعثر المالي لم يتوسط تلك العلاقة وهذا لا يتفق مع نظرية الوكالة والتي تشير الى ان اليات حوكمة الشركات الداخلية يدعم التحفظ المحاسبي للحد من مشاكل الوكالة ودعم ثقة أصحاب المصلحة وارجعت الدراسة ذلك الى عدم الاخذ في الاعتبار فعالية المجلس في اتخاذه للقرارات بما فيها الاشراف على اعداد القوائم المالية ومستويات التحفظ المطلوبة بينما تتفق عدة دراسات (Yuliarti & Yanto , 2017; Solichah & Fachrurrozie ,2019; Achyani & Putri, 2021) والتي اختبرت أثر الملكية الإدارية وتركز الملكية وجودة المراجعة على التحفظ في شركات التعدين والشركات الصناعية في اندونيسيا وخلصت الى انه لم يكن هناك تأثير معنوي للملكية الإدارية وجودة المراجعة وتركز الملكية على التحفظ في تلك الشركات كما لم يظهر الدور المزدوج للمدير التنفيذي أي تأثير على التحفظ على الرغم من أن الأداء الجيد يتحقق من خلال وجود المديرين الداخليين والذين لديهم معرفة بالشركة مقارنة بالخارجيين وأن الدور المزدوج للمدير التنفيذي يفترض انه يعزز من أداء الشركة (Nasr & Ntim,2018).

وفي نفس السياق، استهدفت دراسة السريتي (2022) تحديد تأثير عدة عوامل منها حوكمة الشركات على مستوى التحفظ بالاعتماد على 30 شركة مسجلة في بورصة عمان خلال الفترة 2009-2016 وتوصلت الى ان هناك انخفاض في مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات العينة ولم يظهر تأثيرا لأي من حوكمة الشركات ونسبة المديونية وحجم الشركة على التحفظ المحاسبي بينما تناولت دراسة Setyanto et al., 2024 اليات أخرى للحوكمة

متمثلة في الملكية المؤسسية و تأثيرها على التحفظ المحاسبى في الشركات الصناعية في اندونيسيا خلال الفترة 2016-2020 وتوصلت الى ان الملكية المؤسسية ليس لها تأثير جوهري على التحفظ.

ويخلص الباحث مما سبق أن هناك العديد من السمات التي تميز الشركات من عدة جوانب سواء الجوانب المالية ومنها الرفع المالى والربحية أو الجوانب التشغيلية مثل الحجم والالتزام بمبادئ حوكمة الشركات فضلا عن مدى فعالية آلياتها الداخلية والخارجية كما لم تظهر الدراسات اتفاق حول تأثير الخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبى في القوائم المالية للشركات وبصفة خاصة القطاع الخدمى سواء كان التأثير إيجابيا أو سلبيا ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الرئيسى للبحث على النحو التالى:

الفرض الرئيسى الأول (ف1): يوجد تأثير معنوى للخصائص التشغيلية للشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبى

وفى ظل تضارب الدراسات التي تناولت الخصائص التشغيلية للشركات بصورة منفردة وعدم اتفاقها حول تأثير تلك الخصائص على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المتحفظة عند اعداد القوائم المالية فيمكن اشتقاق الفروض الفرعية التالية:

ف1/أ: يوجد تأثير معنوى لحجم الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبى

ف1/ب: يوجد تأثير معنوى لربحية الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبى

ف1/ج: يوجد تأثير معنوى للرفع المالى فى الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبى

ف1/د: يوجد تأثير معنوى للالتزام الحوكمى فى الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبى

3/6 تحليل الأثر المعدل للاستقرار المالي على العلاقة الرئيسية للبحث واشتقاق الفرض الرئيسي الثاني وفرعياته

تناولت بعض الدراسات (Setyanto et al., 2024; Shiddieqy et al., 2023; Iskandar et al., 2023; Rivandi & Ariska, 2019) أثر التعثر والضغوط المالية التي قد تعاني منها الشركات والتي تمثل أحد الخصائص المالية التشغيلية -كمؤشر عكسي للاستقرار المالي- على اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية وبصفة خاصة السياسات المتحفظة الا ان نتائجها جاءت متعارضة. فقد اتفقت (Rahayu et al., 2018; Shiddieqy et al., 2023) على ان هناك أثرا إيجابيا للتعثر والضغوط المالية -بما يعكس عدم الاستقرار المالي- على مستوى التحفظ المحاسبى، فان نتائج دراسة (Rahayu et al., 2018) تدعم افتراضات نظرية الإشارة، حيث تسعى الشركة الى الحد من عدم تماثل المعلومات وتجنب الآثار السلبية الناتجة عنها ومن ثم ارسال إشارات إيجابية الى المستثمرين بشأن جودة الأرباح التي يعتمدون عليها في قراراتهم وبالتالي تحصل على تقييم جيد من قبل المستثمرين فضلا عن أن مستويات التحفظ تجعل الشركة أكثر حرصا في قراراتها المستقبلية ووضع سياسات أفضل للمستقبل للتغلب على الصعوبات المالية والحد من المخاطر مستقبلا بما يحقق الاستقرار المالي. وفي نفس السياق انتهت دراسة (Shiddieqy et al., 2023) الى نفس العلاقة الإيجابية بين التعثر المالي - كمقياس عكسي للاستقرار المالي- وتطبيق الشركات لممارسات التحفظ المحاسبى، حيث اختبرت تلك العلاقة على عينة الشركات المسجلة في البورصة الاندونيسية خلال الفترة 2017-2021 وتشير الى أن الشركات الاندونيسية تسعى الى تخفيض المصروفات التي تفاقم من التكاليف المالية وتخفيف الأعباء الضريبية من خلال ممارسات التحفظ وبذلك تدعم نتائج الدراسة ايضا افتراضات نظرية الإشارة والحد من عدم تماثل المعلومات.

وعلى النقيض، فقد أظهرت دراسات أخرى وجود علاقة عكسية بين التعثر والضغوط المالية -كدلالة على مدى الاستقرار المالي للشركات -ومستوى التحفظ المحاسبى. فقد اتفقت عدة دراسات (Rivandi & Ariska, 2019; Sholikhah, 2020; Iskandar et al., 2023)

على الأثر السلبي حيث تناولت دراسة Sholikhah, 2020 أثر تضارب المصالح بين المقرضين والمستثمرين وخطر التقاضي على تطبيق الشركات الاندونيسية التي تعاني من التعثر المالي على التحفظ المحاسبي على عينة من 20 شركة خلال الفترة 2014-2017 وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية معنوية بين التعثر المالي والتحفظ المحاسبي أي أن الشركات التي تعاني من صعوبات مالية وينخفض استقرارها المالي تخفض من ممارسات التحفظ كما ان التقارير المالية الأكثر تحفظا يمكنها الحد من مخاطر التقاضي في المستقبل بينما التضارب بين المقرضين والمستثمرين لم يكن لهما تأثير على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لعينة الدراسة. وفي نفس السياق استهدفت دراسة Iskandar et al., 2023 تحديد أثر التعثر المالي في الشركات الاندونيسية في الفترة 2017-2021 على عينة من 230 مشاهدة وتوصلت الى أن التعثر المالي يؤثر جوهريا وبصورة عكسية على التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية. حيث أن الشركات التي تعاني من صعوبات مالية وأقل استقرارا ماليا تشجع مديريها على الحد من التحفظ المحاسبي عند اعداد القوائم المالية ولا تتمشى تلك النتيجة مع نظرية الإشارة بينما تتفق مع النظرية المحاسبية الإيجابية وتتفق تلك النتيجة مع دراسة Wiharno et al., 2023 التي تناولت تحليل أثر فرص الاستثمار وحجم الشركة والتعثر المالي على التحفظ المحاسبي في 34 شركة في قطاع التعدين في اندونيسيا خلال الفترة 2017-2019 بالتطبيق على 39 تقرير سنوي.

وفيما يتعلق بالقطاع الخدمي، فقد اختبرت دراسة Nurwanti & Uzliawati , 2023 العلاقة بين التعثر المالي- للدلالة على الاستقرار المالي- والتحفظ المحاسبي على عينة من 25 شركة في احدى القطاعات الخدمية (شركات التأمين ومؤسسات التمويل) في اندونيسيا خلال الفترة 2019-2021 وتوصلت الى وجود علاقة سلبية بين التعثر المالي والتحفظ المحاسبي حيث يشير التعثر المالي الى الفشل في تحقيق الأرباح مما قد يدفع الشركة للتغلب على الظروف المالية ومحاولة إخفاء الإخفاق في الأداء المالي من خلال التلاعب في قوائمها المالية بهدف الحفاظ على ثقة المستثمرين والمقرضين في حين أن دراسة Septiauto, 2016 أشارت الى أنه لا يوجد تأثير للتعثر المالي على التحفظ المحاسبي.

ويمكن القول أن بعض الدراسات تناولت الخصائص التشغيلية للشركات وعلاقتها بالتحفظ بصورة منفردة، في حين ركزت أخرى على الأثر الثنائي أو المجمع لتلك الخصائص لتحديد الأثر المعدل أو التفاعلي بينها أو تحديد ما اذا كانت تلك الخصائص يمكن أن يكون لها دورا وسيطا بين بعضها البعض وبين مستوى التحفظ. فقد تناولت دراسة Widhiastuti & Rahayu,2002 اختبار أثر التعثر المالي كمتغير وسيط للعلاقة بين حجم الشركة والحوكمة متمثلة في مجلس الإدارة والرفع المالي على مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام مجموعة من الشركات المسجلة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة 2016-2018 وتوصلت نتائج الدراسة الى أن التعثر المالي - كمؤشر عكسي للاستقرار المالي- له تأثير ايجابي ومعنوي على التحفظ المحاسبي كما ان الرفع المالي يتوسط العلاقة بين حجم الشركة والرفع المالي مع التحفظ المحاسبي ولكنه لم يتوسط العلاقة بين مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات والتحفظ وفي نفس السياق اختبرت دراسة (Yusnaini and Tarmizi, 2019) الدور التفاعلي للرفع المالي على علاقة التعثر المالي وخطر التقاضي وفرص النمو على التحفظ المحاسبي على عينة من 147 مشاهدة خلال الفترة 2014-2017 وتوصلت الى أن خطر التقاضي والتعثر المالي لهما تأثير ايجابي ومعنوي على التحفظ المحاسبي و أن الرفع المالي كمتغير تفاعلي يضعف تلك العلاقة.

ويخلص الباحث الى أن الخصائص التشغيلية للشركات وبصفة خاصة تلك السمات المالية مثل الرفع المالي والتعثر المالي كمؤشر على الاستقرار المالي يمكن أن تؤثر بشكل منفرد على مستوى التحفظ المحاسبي، كما يمكن ان يكون لها دورا تفاعليا معدلا مع الخصائص التشغيلية الأخرى مثل حجم الشركة ومدى التزامها بمبادئ الحوكمة لذا يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي الثاني وفرعياته على النحو التالي:

الفرض الرئيسي الثاني (ف2): يختلف التأثير المعنوي للخصائص التشغيلية للشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبي باختلاف استقرارها المالي

ف2/أ: يختلف التأثير المعنوي لحجم الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبى باختلاف استقرارها المالى

ف2/ب: يختلف التأثير المعنوي لربحية الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبى باختلاف استقرارها المالى

ف2/ج: يختلف التأثير المعنوي للرفع المالى فى الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبى باختلاف استقرارها المالى

ف2/د: يختلف التأثير المعنوي للالتزام الحوكمى فى الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبى باختلاف استقرارها المالى

4/6 منهجية البحث

يتناول الباحث فى هذه الفرعية كيفية اختبار فروض الدراسة الرئيسية والفرعية من خلال الدراسة التطبيقية ويوضح فيها الباحث هدف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أساليب جمع البيانات وتحليلها ونتائج الدراسة وذلك على النحو التالى:

1/4/6 هدف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسة لايجاد دليل عملى بشأن أثر الخصائص التشغيلية للشركات (حجم الشركة، الربحية، الرفع المالى ، الالتزام الحوكمى) فى القطاع الخدمى على التحفظ المحاسبى وكذلك تحديد الأثر المعدل للاستقرار المالى على العلاقة الرئيسية فى ظل مجموعة من المتغيرات الرقابية

2/4/6 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات فى القطاع الخدمى والمقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2016 وحتى 2020. بعد استبعاد المؤسسات المالية ، نظرا

لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة، ونتيجة لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات غير المالية، وذلك قياسًا على (Abdallah, Banimahd et al.,2013;) (2018) وقد تم اختيار عينة تحكيمية من هذا المجتمع روعي في اختيارها عدة اعتبارات¹، لذا تم استبعاد مشاهدات الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية ، ومشاهدات الشركات التي لم يتمكن الباحث من الحصول على قوائمها المالية ، خلال فترة الدراسة ، وبذلك بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة 27 شركة في القطاع الخدمي، كما بلغ عدد مشاهدات الدراسة (136) مشاهدة.

3/4/6 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

بناء على مشكلة وهدف البحث وفروضه الرئيسية والفرعية فإنه يمكن توصيف وقياس متغيرات البحث على النحو التالي:

1/3/4/6 المتغير المستقل: الخصائص التشغيلية للشركات في القطاع الخدمي ويشير الى العوامل ذات الصلة والمرتبطة بالشركة والتي تميزها وتعرف بوجودها وتمثل صفات متلازمة تظهر عدة جوانب للأعمال (Hasibuan et al., 2023) وحتى يتم قياسها من خلال تقسيمها الى عدة صفات متلازمة على النحو التالي:

1/1/3/4/6 حجم الشركة: ويقصد به قدرة وطاقة الشركة المتولدة من الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية المقتناه على تحقيق أهدافها المالية، وغير المالية في الأجل القصير والطويل وخلق ميزة تنافسية بما يمكنها من امتلاك حصة سوقية أكبر من سوق المنتج مقارنة بمنافسيها في الصناعة ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول قياسا على (سليمان، 2019 (Blandon And Bosch, 2018;Bryan et al.,2018;

¹ تتمثل اعتبارات اختيار العينة التحكيمية في؛ أن تكون القوائم المالية والإيضاحات المتممة للشركة كاملة بالإضافة إلى تقرير مراقب الحسابات، وأن تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية بالجنه المصري.

2/1/3/4/6 الرفع المالي: ويقصد به المدى الذي اعتمدت عليه الشركة في تمويل أصولها بالاعتماد على الأموال المقترضة من الغير وبالتالي فإنه مؤشر لمدى استقرار الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ويتم قياسه بخارج قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول قياساً على (زكي، 2017; Gunn et al., 2019).

2/1/3/4/6 الربحية: ويقصد به نصيب سهم الشركة من صافي الدخل عن السنة المالية ويتم قياسه بخارج قسمة صافي دخل الفترة بعد الضريبة على عدد الأسهم العادية القائمة قياساً على (طلخان، 2017; Gong and wang 2016).

3/1/3/4/6 الالتزام الحوكمي: ويقصد به مدى تفعيل الشركة للقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات وفقاً لقواعد القيد والشطب الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية ومركز المديرين المصري ويتم قياسه بمؤشر من 10 أبعاد يقيس مدى التزام الشركات بممارسات الحوكمة الأكثر تأثيراً ويتراوح قيمة المؤشر من (صفر) إلى (10) وفقاً لمدى الالتزام بالممارسات التالية: أ-درجة تركيز الملكية: إذا كانت نسبة الملكية 5% فأكثر يأخذ القيمة (1) وبخلاف ذلك يأخذ القيمة (0).

ب- منشأة المحاسبة والمراجعة: تأخذ القيمة (1) إذا كانت ذات شراكه مع مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى وبخلاف ذلك يأخذ القيمة (صفر).

ج- خصائص لجنة المراجعة:² وتأخذ قيمة من (صفر) إلى (4) من حيث وجود تلك الخصائص من عدمه. د- خصائص مجلس الإدارة:³ وتأخذ قيمة من (صفر) إلى (4) من حيث وجود تلك الخصائص من عدمه وذلك قياساً على (العربي، 2022)

2/3/4/6 المتغير التابع: التحفظ المحاسبي ويقصد به عدم التأكد المحيط بعملية اعداد القوائم المالية، والذي ينعكس في الميل الى الاعتراف المبكر بالاخبار السيئة مع تدنية قيمة صافي الأصول وصافي الدخل. ويتم قياسه من خلال نموذج قيم صافي الأصول (MTB) من خلال المعادلة التالية: $MTB = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} \div \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}$. وتحتسب القيمة السوقية بحاصل ضرب عدد أسهم رأس المال القائمة في سعر الاقفال نهاية

² لجنة المراجعة هي لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة ولها خصائصها التي تم قياسها كالتالي (صالح ، 2017) :

- استقلال لجنة المراجعة : يأخذ القيمة (1) إذا كان أكثر من ثلثي اللجنة من الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) عن إدارة الشركة والقيمة (صفر) بخلاف ذلك .
- الخبرة المحاسبية للجنة المراجعة : تأخذ القيمة (1) إذا كانت اللجنة تتضمن محاسباً مهنيًا واحدًا على الأقل والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.
- عدد اجتماعات لجنة المراجعة : تأخذ القيمة (1) إذا كان عدد اجتماعات لجنة المراجعة أعلى من وسيط العينة والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.
- حجم لجنة المراجعة : يأخذ القيمة (1) إذا كان عدد أعضاء لجنة المراجعة يتراوح بين 3-5 أفراد والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

³ خصائص مجلس الإدارة وتم قياسها كالتالي (Kabir and Rahman (2016):

- استقلال مجلس الإدارة : يأخذ القيمة (1) إذا كان أكثر من ثلثي المجلس من الأعضاء المستقلين والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.
- الفصل في الوظائف : يأخذ القيمة (1) إذا كان هناك فصل في وظائف العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.
- عدد أعضاء مجلس الإدارة : يأخذ القيمة (1) إذا كان غالبية أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.
- عدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة : يأخذ القيمة (1) إذا كانت عدد اجتماعات مجلس الإدارة أعلى من وسيط العينة والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

السنة بينما القيمة الدفترية تمثل حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي وذلك قياسا على (على، شحاته، 2017؛ راشد، 2010، Geimechi & Khodabakhshi, 2015)

3/3/4/6 المتغير المعدل: الاستقرار المالي ويتم قياسه كمقياس عكسي للتعثر المالي والذي يقصد به عدم قدرة الشركة على سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وبالتبعية كلما زادت قدرة الشركة على وفائها بالتزاماتها يعد ذلك استقرارا ماليا، وتم قياسه بنموذج Z-score (Altman , 1968) قياسا على (Achyarsyah, 2016; Hardies et al., 2018; Funcke, 2014)

4/3/4/6 المتغيرات الرقابية: وتتضمن المتغيرات التالية:

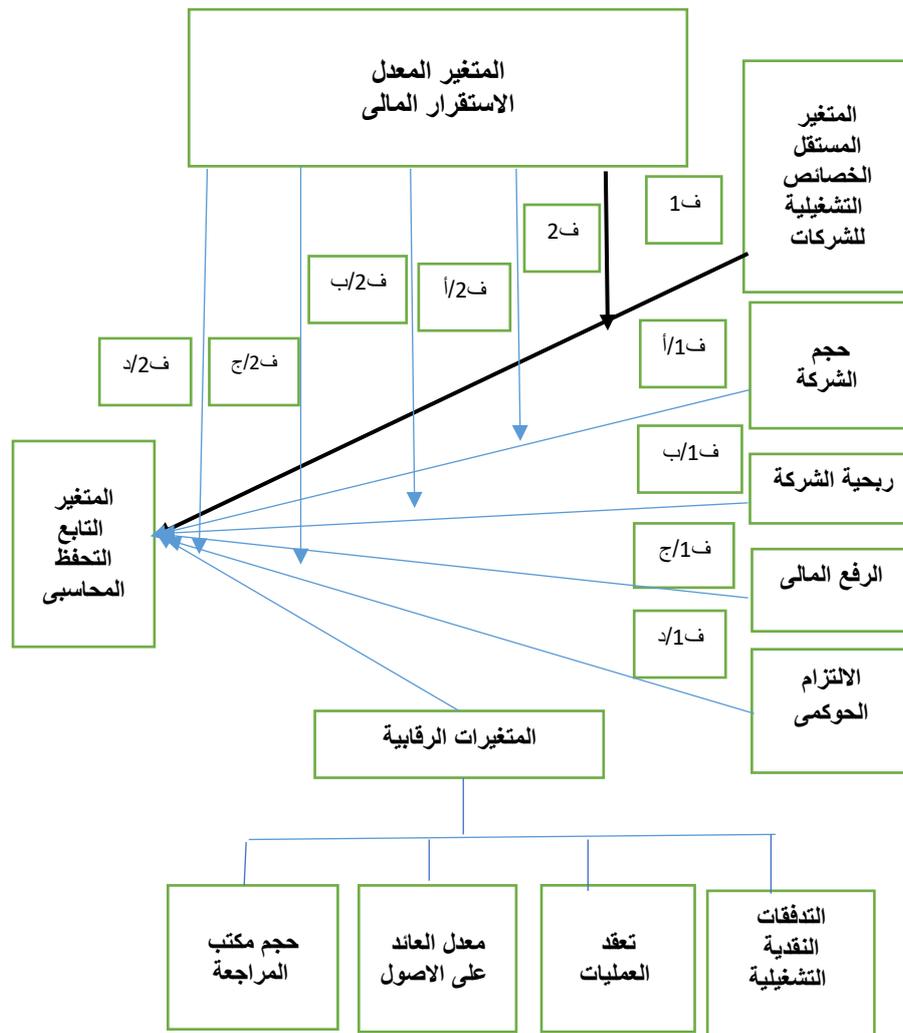
1/4/3/4/6 التدفقات النقدية التشغيلية: ويقصد به تتضمن التدفقات النقدية وما في حكمها، الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية الرئيسية المنتجة لإيرادات الشركة، كالمقبوضات النقدية الناتجة من بيع بضاعة وتم قياسه بخارج قسمة التدفقات النقدية التشغيلية على إجمالي الأصول قياسا على (زكي، 2018 ؛ (Nawaisheh , 2016; Sengers, 2017)

2/4/3/4/6 تعقد العمليات: يقصد به امتلاك الشركة لعدة فروع أو شركات تابعة وكذا تعدد منتجاتها والأسواق التي تباع فيها منتجاتها أو تؤدي فيها خدماتها مقارنة بالشركات الأخرى، بما ينعكس على تعقد عملية إعداد التقارير المالية مقارنة بالشركات المناظرة وتم قياسه بخارج قسمة رصيد العملاء والمخزون وأوراق القبض على إجمالي الأصول وذلك قياسا على (Badertscher et al., 2013; Rahmawati, 2013; Lynda , 2016)

3/4/3/4/6 حجم مكتب المراجعة: ويقصد به الطاقة والإمكانات المهنية التي تسمح لمراقب الحسابات بأداء أوسع تشكيلة من الخدمات لأكبر عدد من العملاء وتم قياسه من خلال تصنيف منشآت المحاسبة إلى كبيرة وصغيرة بحسب ما اذا كانت في شراكة مع منشآت المحاسبة الأربعة الكبرى Big4 أو لا وتقاس بالقيمة (1) و (صفر) قياسا على Stein et al (2006 ، السيد ، 2018)

4/4/3/4/6 معدل العائد على الأصول: يعبر عن مدى قدرة الشركة على استغلال أصولها في العمليات المختلفة وتم قياسه بخارج قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول وذلك قياسا على (صالح، 2017؛ Rosikah et al., 2018)

يظهر نموذج الدراسة على النحو التالي:



فيما يتعلق بأدوات الدراسة، فقد تم تجميع البيانات من التقارير المالية للشركات في القطاع الخدمي، سواء تلك المتاحة على الموقع الإلكتروني مباشر مصر أو مواقع الشركات، وتطبيق النماذج الرياضية والإحصائية. وفيما يتعلق بالالتزام الحوكمي فقد تم جمع البيانات الخاصة به من خلال تحليل محتوى تقارير مجالس إدارة الشركات وتقارير لجان المراجعة وهيكل الملكية للشركات.

وتم احتساب قيمة Z-Score وفقاً لنموذج (Altman (1968 للشركات في عينة الدراسة، فإذا كانت قيمة Z أكبر من 2.99 فإن ذلك يعد مؤشر على عدم تعرض الشركة للتعرض المالي ومن ثم تصبح الشركة مستقرة مالياً، أما إذا كانت قيمة Z أقل من 1.81 فإن ذلك يعد مؤشر على تعرض الشركة للتعرض المالي وبالتالي تعاني من ضغوط وعدم استقرار مالي. ويتم الاستعانة باختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضين الرئيسيين للبحث والفروض الفرعية

5/4/6 النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث

1/5/4/6 النماذج الإحصائية لاختبار الفرض الرئيسي الأول وفروضه الفرعية

لاختبار الفرض الرئيسي الأول (ف1) القائل بأنه " يوجد تأثير معنوي للخصائص التشغيلية للشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبي " وكذلك فروضه الفرعية التالية:

ف 1/أ: يوجد تأثير معنوي لحجم الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبي

ف 1/ب: يوجد تأثير معنوي لربحية الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبي

ف 1/ج: يوجد تأثير معنوي للرفع المالي في الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبي

ف1/د: يوجد تأثير معنوي للالتزام الحوكمي في الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبي

سيتم الاستعانة بتحليل الانحدار المتعدد وتطبيقه على بيانات عينة الدراسة في ظل مجموعة المتغيرات الرقابية وفقا للنموذج التالي:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 \text{ Size} + \beta_2 \text{ EPS} + \beta_3 \text{ Lev.} + \beta_4 \text{ Gov.} + \beta_5 \text{ Comp.} + \beta_6 \text{ ROA} + \beta_7 \text{ CFO} + \beta_8 \text{ Aud_Size} + e_i \quad (1)$$

حيث أن:

MTB : التحفظ المحاسبي في الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية، Size: حجم الشركة، EPS: ربحية السهم، Lev. : الرفع المالي، Gov. : مستوى الالتزام الحوكمي في الشركة، Comp. : تعقد العمليات، ROA: معدل العائد على الأصول، CFO: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، Aud_Size: حجم مكتب المراجعة، e_i : الخطأ العشوائي، $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_8$ معاملات الانحدار.

2/5/4/6 النماذج الإحصائية لاختبار الفرض الرئيسي الثاني وفروضه الفرعية

لاختبار الفرض الرئيسي الثاني (ف2) القائل بأنه: يختلف التأثير المعنوي للخصائص التشغيلية للشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبي باختلاف استقرارها المالي ف2/أ: يختلف التأثير المعنوي لحجم الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبي باختلاف استقرارها المالي

ف2/ب: يختلف التأثير المعنوي لربحية الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبي باختلاف استقرارها المالي

ف2/ج: يختلف التأثير المعنوي للرفع المالي في الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبي باختلاف استقرارها المالي

ف/2د: يختلف التأثير المعنوي للالتزام الحوكمي في الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية على التحفظ المحاسبي باختلاف استقرارها المالي سيتم الاستعانة بتحليل الانحدار المتعدد وتطبيقه على بيانات عينة الدراسة في ظل مجموعة المتغيرات الرقابية وفقا للنموذج التالي:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 \text{ Size} + \beta_2 \text{ EPS} + \beta_3 \text{ Lev.} + \beta_4 \text{ Gov.} + \beta_5 \text{ Comp.} + \beta_6 \text{ ROA} + \beta_7 \text{ CFO} + \beta_8 \text{ Aud_Size} + \beta_9 \text{ Fin_Distress} + \beta_{10} \text{ distress*size} + \beta_{11} \text{ distress*EPS} + \beta_{12} \text{ distress*Lev.} + \beta_{13} \text{ distress*Gov.} + e_i \quad (2)$$

MTB : التحفظ المحاسبي في الشركات الخدمية المسجلة في البورصة المصرية، Size: حجم الشركة، EPS: ربحية السهم، Lev. : الرفع المالي، Gov. : مستوى الالتزام الحوكمي في الشركة، Comp. : تعقد العمليات، ROA: معدل العائد على الأصول، CFO: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، Aud_Size : حجم مكتب المراجعة، Fin_Distress : الاستقرار المالي، distress*size : الأثر المعدل للاستقرار المالي وحجم الشركة، distress*EPS : الأثر المعدل للاستقرار المالي وربحية الشركة، distress*Lev. : الأثر المعدل للاستقرار المالي والرفع المالي، distress*Gov. : الأثر المعدل للاستقرار المالي والالتزام الحوكمي، e_i : الخطأ العشوائي، $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_{13}$ معاملات الانحدار

6/4/6 نتائج اختبار فروض البحث الرئيسية والفرعية

1/6/4/6 نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول وفرعياته

قام الباحث بتشغيل نموذج الانحدار الأول لاختبار الفرض الأول الرئيسي وفروضه الفرعية وتحليلها بالاعتماد على معنوية النموذج والتي تشير إلى مدى صلاحيته لاختبار العلاقة ذات الصلة بمجال البحث وكذلك معامل β الذي يحدد اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات بناء على مستوى معنوية $P\text{-value} = 5\%$ ومستوى ثقة 95% ويتم قبول أو رفض الفروض وذلك على النحو التالي:

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	387.320	8	48.415	2.985	.003 ^b
	Residual	3097.210	127	24.387		
	Total	3484.530	135			

a. Dependent Variable: MTB

b. Predictors: (Constant), Aud_Size, EPS, complexity, leverage, Governance, Size, CFO, ROA

وبالنظر للجدول السابق يتضح زيادة القيمة المحسوبة لإحصائية F (2.985) عن قيمتها الجدولية (1.76) عند مستوي معنوية (sig.=0031) وهو أقل من 5%، بما يعني أن النموذج معنوي وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.333 ^a	.111	.055	4.93837

a. Predictors: (Constant), Aud_Size, EPS, complexity, leverage, Governance, Size, CFO, ROA

وبالنظر الى الجدول السابق فإن بلغت ($Adj R^2$) القوة التفسيرية للنموذج (0.055) أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 0.055 من التغيرات في المتغير التابع.

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta	t		Tolerance	VIF
1 (Constant)	-10.833	6.286		-1.723	.087		
EPS	-.078	.162	-.046	-.482	.631	.763	1.310
Size	.339	.307	.110	1.106	.271	.710	1.409
leverage	5.005	1.904	.388	2.628	.010	.321	3.113
Governance	7.464	4.869	.135	1.533	.128	.900	1.111
complexity	-.422	3.052	-.012	-.138	.890	.914	1.094
ROA	14.651	5.177	.437	2.830	.005	.293	3.410
CFO	-.951	3.347	-.033	-.284	.777	.514	1.946
Aud_Size	-.931	1.066	-.084	-.874	.384	.750	1.334

a. Dependent Variable: MTB

ويتضح من الجدول أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من 10 درجات وهو ما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة. وتشير معاملات الانحدار في الجدول إلى أن حجم الشركة له تأثير إيجابي على مستوى التحفظ المحاسبي في شركات القطاع الخدمي ومن ثم فهي لا تدعم نظرية المحاسبة الإيجابية، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta=0.110$) ولكنه غير معنوي، حيث بلغت (P value=0.271) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ومن ثم رفض الفرض الفرعي (ف1/أ) وتتفق تلك النتائج مع (Yuliarti & Yanto , 2017; Sari & Austina, 2021; Shiddieqy etal., 2023) بينما تختلف مع (Febrianti etal., 2024). ويتضح أيضا أن ربحية الشركة لها تأثير سلبي على مستوى التحفظ في شركات القطاع الخدمي ومن ثم فهي تدعم نظريتي المحاسبة الإيجابية والاشارة ، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta=-0.046$) ولكنه غير معنوي، حيث بلغت (P value=0.631) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ومن ثم رفض الفرض الفرعي (ف1/ب) وتتفق تلك النتائج مع (Iskandar etal., 2023; Setyanto etal., 2024)

بينما تختلف مع (عبد الحليم وآخرون ، 2023 ، Shiddieqy etal., 2023). وفيما يتعلق بالرفع المالي فإن معامل الانحدار يشير إلى وجود تأثير إيجابي على مستوى التحفظ المحاسبي في شركات القطاع الخدمي، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta=0.388$) ومعنوي، حيث بلغت (P value=0.010) وهو أقل من مستوى المعنوية 5% ومن ثم قبول الفرض الفرعي (ف1/ج) وتتفق تلك النتائج مع (Hariyani etal., 2022) ومن ثم فهي تدعم نظرية الاشارة بينما تختلف مع (Iskandar etal., 2023). وفيما يتعلق بالالتزام الحوكمي فإن معامل الانحدار يشير إلى وجود تأثير إيجابي على مستوى التحفظ المحاسبي في شركات القطاع الخدمي، ومن ثم فهي تدعم نظرية الوكالة، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta=0.135$) ولكنه غير معنوي، حيث بلغت (P value=0.128) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ومن ثم رفض الفرض الفرعي (ف1/د) وتتفق تلك النتائج مع (Solichah & Fachrurrozie , 2021; Achyani & Putri, 2019) بينما تختلف مع (Sari & Austina, 2021).

ومن ثم يمكن قبول الفرض الرئيسي الأول جزئياً بشأن تأثير الخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبى.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية فإن معامل الانحدار لمعدل العائد على الأصول يشير الى وجود تأثير ايجابى على مستوى التحفظ المحاسبى في شركات القطاع الخدمى، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta=0.437$) ومعنوى، حيث بلغت ($P\text{ value}=0.005$) وهو أقل من مستوى المعنوية 5% بينما أظهر تعقد العمليات والتدفقات النقدية التشغيلية وحجم مكتب المراجعة تأثيراً سلبياً على مستوى التحفظ ولكنه غير معنوى.

2/6/4/6 نتائج اختبار الفرض الرئيسى الثانى وفرعياته

قام الباحث بتشغيل نموذج الانحدار الثانى لاختبار الفرض الرئيسى الثانى وفروضه الفرعية وتحليلها بالاعتماد على معنوية النموذج والتي تشير إلى مدى صلاحيته لاختبار العلاقة ذات الصلة بمجال البحث وكذلك معامل β الذي يحدد اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات بناء على مستوى معنوية $P\text{-value}=5\%$ ومستوى ثقة 95% ويتم قبول أو رفض الفروض وذلك على النحو التالى:

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	545.123	13	41.933	1.840	.041 ^b
	Residual	2939.407	122	24.094		
	Total	3484.530	135			

a. Dependent Variable: MTB

b. Predictors: (Constant), distress_lev, Size, distress_EPS, Governance, complexity, distress_size, Aud_Size, EPS, CFO, ROA, leverage, distress_gov, Fin_Distress

وبالنظر للجدول السابق يتضح زيادة القيمة المحسوبة لإحصائية F (1.840) عن قيمتها الجدولية (1.76) عند مستوي معنوية (sig.=041) وهو أقل من 5%، بما يعنى أن النموذج معنوي وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.396 ^a	.156	.067	4.90851

a. Predictors: (Constant), distress_lev, Size, distress_EPS, Governance, complexity, distress_size, Aud_Size, EPS, CFO, ROA, leverage, distress_gov, Fin_Distress

وبالنظر الى الجدول السابق فإن بلغت ($Adj R^2$) القوة التفسيرية للنموذج (0.067) أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 0.067 من التغيرات في المتغير التابع.

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-21.153	9.263		-2.284	.024
EPS	-.173	.186	-.102	-.927	.356
Size	.956	.438	.309	2.184	.031
leverage	1.777	7.128	.138	.249	.804
Governance	6.382	8.206	.116	.778	.438
complexity	-.940	3.054	-.027	-.308	.759
ROA	13.291	5.364	.397	2.478	.015
CFO	-2.170	3.404	-.076	-.637	.525
Aud_Size	-.845	1.076	-.077	-.785	.434
Fin_Distress	21.297	11.848	2.093	1.798	.045
distress_size	-1.221	.552	-2.323	-2.211	.029
distress_gov	1.262	9.990	.091	.126	.900
distress_EPS	.255	.332	.082	.766	.445
distress_lev	3.024	7.237	.236	.418	.677

يتضح من الجدول السابق أن الى أن الاستقرار المالي للشركات له تأثير ايجابي على مستوى التحفظ المحاسبى في شركات القطاع الخدمى، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta=2.093$) ومعنوى، حيث بلغت ($P \text{ value}=0.045$) وهى أقل من مستوى المعنوية 5% وتتفق تلك النتائج مع (Rivandi & Ariska,2019; Sholikhah,2020; Iskandar et al., 2023) بينما تختلف مع (Rahayu et al., 2018; Shiddieqy et al., 2023). ويتضح أيضا أن الأثر التفاعلى للاستقرار المالي وحجم الشركة له تأثير سلبي على مستوى التحفظ في شركات القطاع الخدمى، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta=-2.323$) ومعنوى، حيث بلغت ($P \text{ value}=0.029$) وهى أقل من مستوى المعنوية 5% ومن ثم قبول الفرض الفرعى (ف/2أ). وفيما يتعلق بالأثر التفاعلى للاستقرار المالي وربحية الشركة يتضح وجود تأثير ايجابي على مستوى التحفظ في شركات القطاع الخدمى، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta=0.082$) ولكنه غير معنوى، حيث بلغت ($P \text{ value}=0.445$) وهى أكبر من مستوى المعنوية 5% ومن ثم رفض الفرض الفرعى (ف/2ب). وفيما يتعلق بالأثر التفاعلى للاستقرار المالي والرفع المالي يتضح وجود تأثير ايجابي على مستوى التحفظ في شركات القطاع الخدمى، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta=0.236$) ولكنه غير معنوى، حيث بلغت ($P \text{ value}=0.677$) وهى أكبر من مستوى المعنوية 5% ومن ثم رفض الفرض الفرعى (ف/2ج). وفيما يتعلق بالأثر التفاعلى للاستقرار المالي والالتزام الحوكمى يتضح وجود تأثير ايجابي على مستوى التحفظ في شركات القطاع الخدمى، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta=0.091$) ولكنه غير معنوى، حيث بلغت ($P \text{ value}=0.900$) وهى أكبر من مستوى المعنوية 5% ومن ثم رفض الفرض الفرعى (ف/2د). وتتفق تلك النتائج مع فرج (2019) التي أظهرت أثرا تفاعليا لبعض المتغيرات بينما تختلف مع (Yusnai and Tarmizi.2019) والتي أشارت الى أن الأثر التفاعلى بين بعض المتغيرات قد يضعف العلاقة الرئيسية. ومن ثم يمكن قبول الفرض الرئيسى الثانى جزئيا.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية فإن معامل الانحدار لمعدل العائد على الأصول يشير الى وجود تأثير ايجابي على مستوى التحفظ المحاسبى في شركات القطاع الخدمى، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta=0.396$) ومعنوى، حيث بلغت ($P \text{ value}=0.015$) وهو أقل من مستوى

المعنوية 5% بينما أظهر تعقد العمليات والتدفقات النقدية التشغيلية وحجم مكتب المراجعة تأثيرا سلبيا على مستوى التحفظ ولكنه غير معنوي.

5/6 نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

1/5/6 نتائج البحث

انتهت الدراسة النظرية للبحث الى أنه مازال هناك طلب على تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى من قبل أصحاب المصلحة لما يوفره من مزايا كما أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبى في الشركات بصفة عامة الا ان هذه العوامل لم يتم اختبارها بالقدر الكافى فى القطاع الخدمى. كما توصلت الى انه يمكن تقسيم تلك العوامل على عدة مستويات أهمها الشركة ذاتها وما تتميز به من صفات متلازمة تشير الى الخصائص التشغيلية. وقد أوضحت الدراسات السابقة أن كلا من حجم الشركة والربحية والرفع المالى والالتزام الحوكمى يعد من السمات المميزة للعمليات التشغيلية للشركات وبتحليل تلك العوامل وتأثيرها على مستوى التحفظ المحاسبى يتضح أن مستوى التحفظ يختلف باختلاف تلك الخصائص وهذا ما أوضحته الدراسة التطبيقية حيث تم قبل الفرض الرئيس الأول بشكل جزئى نتيجة العلاقة الإيجابية المعنوية التي أظهرها الرفع المالى مع مستوى التحفظ المحاسبى في القوائم المالية للشركات الخدمية والتي بناء عليها تم قبول الفرض الفرعى (ف/1/ج). وعلى الرغم من العلاقة الإيجابية بين حجم الشركة والالتزام الحوكمى ومستوى التحفظ المحاسبى الا انها لم تكن معنوية بينما أظهرت النتائج علاقة سلبية بين ربحية الشركة ومستوى التحفظ المحاسبى ولكنه غير معنوي أيضا ومن ثم تم رفض الفروض الفرعية (ف/1/أ)، (ف/1/ب)، (ف/1/د).

كما توصلت الدراسة التطبيقية أيضا الى قبول الفرض الرئيسى الثانى بشكل جزئى نتيجة العلاقة السلبية المعنوية للأثر التفاعلى للاستقرار المالى للشركات الخدمية وحجم الشركة والتي تم بناء عليها قبول الفرض الفرعى (ف/2/أ). وعلى الرغم من العلاقة الإيجابية للأثر التفاعلى

بين الاستقرار المالي وكلا من ربحية الشركة والرفع المالي والالتزام الحوكمي على مستوى التحفظ المحاسبى الا انها لم تكن معنوية ومن ثم تم رفض الفروض الفرعية (ف/2/ب)، (ف/2/ج)، (ف/2/د).

2/5/6 توصيات البحث

بناء على ما توصل اليه البحث من نتائج في شقيه النظرى والتطبيقى فإننا نوصى بالآتى:

- إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول القطاعات الصناعية المختلفة وبصفة خاصة القطاع الخدمى نتيجة التطورات التكنولوجية السريعة التي زادت من القطاع الخدمى في الاقتصاد المصرى
- الحفاظ على الاستقرار المالي للشركات لما له تأثير على اختيار السياسات المحاسبية التي تسمح باعداد تقارير مالية تتسم بالجودة نتيجة ارتفاع مستويات التحفظ
- توجه الجهات المهنية والتشريعية لاعادة النظر في اعداد معايير محاسبية تسمح بمستويات معقولة من التحفظ في التقارير المالية
- الحفاظ على هيكل تمويلي متوازن بين حقوق الدين وحقوق الملكية نظرا لأثار عقود المديونية على السياسات المحاسبية عند اعداد التقارير المالية

3/5/6 البحوث المقترحة

- بناء على هدف البحث ونتائجه وحدوده فإنه يمكن اقتراح مجالات البحث التالية
- الأثر التفاعلى لملموسية الأصول على العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والتحفظ غير المشروط، دراسة تطبيقية على الشركات عالية التكنولوجيا.
 - أثر هيكل الملكية ودورة حياة الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى، دليل تطبيقى من شركات الاتصالات المسجلة في البورصة المصرية.
 - أثر الخصائص المالية للشركات على جودة التقارير المالية والدور الوسيط للتحفظ المحاسبى.
 - أثر مخاطر التغيرات المناخية على التحفظ المحاسبى دليل ميدانى من الدول النامية.
 - أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية على القيمة السوقية- دليل تطبيقى من البنوك التجارية.
 - أثر ظاهرة الاحتباس الحراري على التحفظ المحاسبى دراسة تجريبية.
 - أثر استخدام تقنية الذكاء الاصطناعى على جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الزعبي، مبارك حسان. 2023. تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبى كمرتكز لتعزيز القيمة السوقية لأسعار الأسهم بالبورصة الكويتية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات*. 15 (عدد خاص): 1-33
- السريتى، الحسين رمضان. 2011. العوامل المؤثرة في مستوى استخدام التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية. *مجلة البحوث الأكاديمية، جامعة مصراته، العدد (22): 8-19*
- السيد، محمود محمد. 2018. أثر درجة الملاءة المهنية لمنشأة مراقب الحسابات على جودة أحكامه المهنية بشأن الاستمرارية وأمور المراجعة الأساسية والمعلومات الأخرى فى تقريره غير المعدل الجديد-دراسة تجريبية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية
- العربى، محمود أحمد. 2018. أثر الخصائص التشغيلية للشركات علي دقة رأي مراقب الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المحاسبة الخاصة-دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية.
- أمين، عصام حمدى. 2022. أثر مراحل دورة حياة الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية-دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، العدد الرابع: 594-638*.
- راشد، محمد إبراهيم. 2010. دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية.

- رشوان، عبد الرحمن محمد. 2020. حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبى في القوائم المالية. مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية.33(2): 638-673.
- زكي، نهى محمد. 2017. دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وخلو القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من الغش. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، 2(1):1111-1152
- زكي، نهى محمد. 2018. أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية
- سليمان، سمر فتحي عبد الجواد. 2019. دراسة التأثير المتبادل بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة-جامعة دمنهور
- صالح، أحمد السيد. 2017. أثر المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على جودة قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية-دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية
- طلخان، السيدة مختار عبد الغني. 2017. أثر تبني معايير التقرير المالى الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية
- عبد الحليم، شيماء السيد، درويش، عبد الناصر محمد، على، محمود أحمد. 2023. أثر درجة تركيز الملكية وربحية الشركة على العلاقة بين التحفظ المحاسبى والمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية للشركات المقيدة في البورصة المصرية. مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الأول. (33):445-464.

- عبد المجيد، حميده محمد.2013. قياس مستوى التحفظ المحاسبى والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف:2(1) 139-174
- على، عبد الوهاب نصر، شحاته، السيد شحاته. 2017. أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الأول-المجلد الرابع والخمسون: 1-53
- فرج، هانى خليل. 2019. أثر تبني معايير التقرير المالى الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة 2013-2017. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الثانى-المجلد الثالث: 109-172.

- Achyani, F., L. Lovita, and E. Putri. 2022. The Effect of Good Corporate Governance, Sales Growth, and Capital Intensity on Accounting Conservatism (Empirical Study on Manufacturing Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange 2017-2019). **Riset Akuntansi dan Keuangan Indonesia**. 6(3):255-267.
- Achyarsyah, P., 2016, The analysis of the influence of financial distress, debt default, company size, and leverage on going concern opinion, **International Journal of Accounting Behavior Review**. 14(9):6767-6782
- Ademola, O. J. and O.I. Moses. 2017. Accounting Conservatism and its Benefits to Shareholders in Developing Capital Market: Evidence from Nigeria. **Journal of Accounting and Finance**.17(1): 89-96
- Adyunita, D., B. Robiani and T. Wahyudi. 2021. The Influence of Board Members' Diversity Characteristics on Accounting Conservatism of Service Firms in Infrastructure, Utilities, and Transportation Sectors on the Indonesia Stock Exchange. **Journal of Business & Economic Policy**. 8:.44-56.
- Ahmed, A. and S. M.Madobi. 2019. Organizational Complexity and Financial Reporting Quality of Listed Manufacturing Firms in Nigeria: Does Industry Specialized Auditor Matter?. In TH 5 ANNUAL INTERNATIONAL ACADEMIC CONFERENCE PROCEEDINGS :(p. 467).
- Al-Fasfus, F.S., A. M. Al-Rawashdeh, Z. A. Al-Theebbeh, and H. A. Al-Enabi. 2022. The impact of accounting conservatism on financial performance in services companies listed on Amman stock exchange. **Acad. J. Interdiscip. Stud**. 11(4).

- Altman, Edward I. 1968. Financial ratios, discriminate analysis and the prediction of corporate bankruptcy, **Journal of Finance**.23(4):589-609
- Andani N. M. 2021. Pengaruh Ukuran Perusahaan, Financial Distress, Resiko Litigasi Terhadap Konservatisme Akuntansi. **Jurnal Ekonomi Dan Bisnis**.14(1): 206– 224
- Badertscher, B., B. Jorgensen, S. Katz and W. Kinney. 2013. Litigation risk and audit pricing: The role of public equity. *Working paper, University of Notre Dame, University of Colorado Boulder, Columbia University, and University of Texas at Austin.*
- Ball, R., A.Robin, and G. Sadka. 2005. Is accounting conservatism due to debt or share markets? A test of “contracting” versus “value relevance” theories of accounting. Graduate School of.
- Ball, R., A. Robin, and G. Sadka. 2008. Is Financial Reporting Shaped By Equity Markets Or By Debt Markets? An International Study of Timeliness and Conservatism. **Review Of Accounting Studies**.(13):168-205
- Banimahd, B., Z. Poorzamani, and S. A. Ahmadi. 2013. The value relevance of audit report, auditor type and auditor tenure: evidence from Iran. **Asian Journal of Finance and Accounting**. 5(1):89-103.
- Basu, S., 1997.The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings. **Journal of Accounting and Economics**. 24(1):3–37.
- Bellikli, U. and A. Dastan. 2021. Accounting conservatism and intellectual capital: Evidence from Turkey with comparison models and sectors. **Ege Academic Review**. 21(4): 333-355.

- Blandon, G. J., and Argiles-Bosch J. M. 2018. Audit partner industry specialization and audit quality: Evidence from Spain. **International Journal of Auditing**. 22(1): 98-108.
- Bryan, D. B. Mason, T. W., and Reynold, J. K. 2018. Earnings Autocorrelation, Earnings Volatility, and Audit Fees. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**. 37 (3):47-69.
- Chi, W., C. Liu, and T. Wang. 2009. What affects accounting conservatism: A corporate governance perspective. **Journal of contemporary accounting & economics**. 5(1):47-59.
- DeFond, M.L., C. Y. Lim, and Y. Zang. 2016. Client conservatism and auditor-client contracting. **The Accounting Review**. 91(1): 69-98.
- Duellman, S. and A. Ahmed. 2007. Evidence on the Role of Accounting Conservatism in Monitoring Managers' Investment Decisions. **Accounting and Finance**. 51, (3): 609-633
- Evans, L., and C. Nobes. 1996. Some Mysteries Relating to the Prudence Principle In The Forth Directive And In German And British Law. **European Accounting Review** .5(2):361-373.
- Febrianti, C., D. Utari, F. Rosalin, E Kurniati, and Wandestarido. 2024. The Influence of Company Size, Profitability, and Leverage on Accounting Conservatism. **Jurnal Manajemen**. 12 (1): 53-59
- Feltham, G.A., and J.A. Ohlson. 1995. Valuation and Clean Surplus Accounting For Operating and Financial Activities. **Contemporary Accounting Research**. 11(2):689-731
- Foroghi, D., H. Amiri, and Z. N. Fallah. 2013. Corporate governance and conservatism. **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**. 3(4):61-71.

- Francis, B., I. Hasan, and Q. Wu. 2013. The benefits of conservative accounting to shareholders: Evidence from the financial crisis. **Accounting Horizons**, 27(2):319-346.
- Funcke, N. 2014. **Credit ratings and the auditor's going-concern opinion: the Interplay of information intermediaries' signals**. PHD Dissertation. Maastricht University.
- Garcia, L., J.M. García, and F. Penalva. 2009. Accounting conservatism and corporate governance. **Review of accounting studies**. (14):161-201.
- Geimechi, G. and N. Khodabakhshi. 2015. Factors affecting the level of accounting conservatism in the financial statements of the listed companies in Tehran stock exchange. **International Journal of Accounting Research**. 2 (4):41-46.
- Givoly, D., and C. Hayn. 2000. The Changing Time-Series Properties Of Earnings, Cash Flows And Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative?. **Journal of Accounting and Economics**. 29(3): 287–320.
- Gokmen, M., 2013. Accounting conservatism: a literature review. **Journal of Accounting and Taxation Studies**. 6(2):1-22
- Gong, J. J., Sophia, I., and Wang, L. 2016. Changes in the value relevance of research and development expenses after IFRS adoption. **Advances in accounting**. 35:49-61
- Gunn, J. L., Kawada, B. S., and Michas, P. N. 2019. Audit market concentration, audit fees, and audit quality: A cross-country analysis of complex audit clients. **Journal of Accounting and Public Policy**. 38(6):106-693
- Hamdan, A.M., M. H. Abzakh, and M. H. Al-Ataibi. 2011. Factors influencing the level of accounting conservatism in the

- financial statements. **International Business Research**. 4(3):145-155.
- Hamdan, A.M.M., 2011. The impact of company size, debt contracts, and type of sector on the level of accounting conservatism: an empirical study from Bahrain. **International Journal of Business and management**. 6(7):134.
 - Hardies, K., M. L.Vandenhoute, and D. Breesch. 2018. An Analysis of Auditors' Going-Concern Reporting Accuracy in Private Firms. **Accounting Horizons**, 32(4):117-132.
 - Hariyani, D.S., A. D. gustine, W. Wahyuandari, and E. Minarni. 2022. Financial leverage and ASEAN corporate governance scorecard on accounting conservatism. **Jurnal Ekonomi Modernisasi**. 18(3):293-304
 - Hasibuan, S., S. Adanan, and M. B. L. Gaol. 2023. The Effect Of Company Characteristics On Accounting Conservatism In Manufacturing Companies Listed On The Indonesia Stock Exchange In 2019-2021. **Jurnal Pendidikan Tambusai**. 7(2): 16032-16037
 - Iskandar, R., W. Afriyenis, and T. S. Utari. 2023. The Role of Financial Distress, Profitability and Leverage on Accounting Conservatism. **GOVERNORS**. 2(2):83-91.
 - Jensen, M. and W. Meckling.1976. Theory of the firm: Managerial behavior, agency cost, and capital structure. **Journal of Financial Economics**.(3): 305–360.
 - Joel, U.W. and C. P. Empere. 2022. Accounting Conservatism and Financial Performance of Listed Consumer Services Sector Companies in Nigeria. **Journal of Human Resources**. 3(1).
 - Kabir, H., and A.Rahman. 2016. The role of corporate governance in accounting discretion under IFRS: Goodwill impairment in Australia. **Journal of Contemporary Accounting and Economics**. 12(3):290-308

- Liew, M. and J. Cao. 2023. The Impact of Internal Governance on Conservatism: Evidence from Australia. **Journal of International Accounting Research**. 22(3):129-155.
- Lynda, S. 2016. Determinants of Audit Opinion after the Scandals of Enron: Empirical Validation in the French Context, **International Journal of Business and Management**. 11(5):219-230
- Manawadu, I., C. Azmi, and A. Mohamed. 2019. Moderating effect of IFRS adoption on FDI and conditional accounting conservatism in South Asia. **Journal of Accounting in Emerging Economies**. 9(1):51-74.
- Nasr, M.A. and C.G. Ntim. 2018. Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt. **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**. 18(3):386-407.
- Nawaiseh, M. E. 2016(a). Impact of External Audit Quality on Earnings Management by Banking Firms: Evidence from Jordan. **British Journal of Applied Science and Technology**. 12(2):1-14
- Nurwanti, S.R. and L. Uzliawati. 2023. Independent Commissioner, Firm Size, Financial Distress, Leverage and Conservatism Accountancy: Evidence Insurance and Finance Company in Indonesia.
- Rahayu, S, K. Kiswanto, & D.I. Gunawan. 2018. Factors Influencing the Application of Accounting Conservatism in the Company. **KnE Social Sciences**. 3(10):180–197
- Rahmawati, E .2013. **Information content and determinants of timeliness of financial reporting of manufacturing firms in Indonesia** (Doctoral dissertation, Victoria University).

- Rivandi, M. and S.Ariska. 2019. Pengaruh intensitas modal, dividend payout ratio dan financial distress terhadap konservatisme akuntansi. **Jurnal Benefita**.4 (1):104-114.
- Rosikah, Dwi. K. P, Dzulfkri. Am, Irfandy. A,Miswar. R. 2018. Effects of Return on Asset, Return on Equity, Earning Per share on Coroporate Value. **International Journal of Engineering and Science**. 23(19):1805
- Said,B.M. and H. Djelloul. 2021. The role of corporate governance in determining the accounting conservatism level of Algerian company's financial statements: a field study. **journal of Economic Growth and Entrepreneurship**.4(7): 37-50
- Sana'a, N.M., 2016. The effect of accounting conservatism on financial performance indicators in the Jordanian insurance companies. **Journal of Internet Banking and Commerce**. 21(1):1.
- Sari, S.N. and L. Agustina. 2021. Leverage as a Moderator of the Effect of Company Size, Managerial Ownership, and Conflict of Interest on Accounting Conservatism. **Accounting Analysis Journal**. 10(1):47-54.
- Sengers, T. 2017. **The Effect of Audit Partner and Firm Tenure on audit quality**. Published Thesis to Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Economics, Radboud University
- Septianto, H., 2016. **Pengaruh Debt Covenant, Financial Distress, Risiko Litigasi dan Growth Opportunities Terhadap Konservatisme Akuntansi** (Bachelor's thesis, Jakarta: Fakultas Ekonomi dan Bisnis UIN Syarif Hidayatullah Jakarta).

- Setyanto, K., H. Fitri, and N.R. Zhafiraah. 2024. How Profitability, Leverage, Financial Distress, Institutional Ownership, and Capital Intensity affect Accounting Conservatism. **Research of Accounting and Governance**. 2(1):35-47.
- Shiddieqy, D.F., P.Prasojo, and R.D. Utami. 2023. The Influence of Financial Distress, Leverage, Firm Size, and Profitability on Accounting Conservatism. **Journal of Accounting Inquiry**. 2(2):060-069.
- Sholikhah, R.M.A. and A.W. Suryani. 2020. The influence of the financial distress, conflict of interest, and litigation risk on accounting conservatism. **KnE Social Sciences**:222-239.
- Shroff, P.K., R. Venkataraman, and S. Zhang. 2013. The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings: An event-based approach. **Contemporary Accounting Research**. 30(1):215-241.
- Silva, A.D., A.S. Ganz, L. B. Rohenkohl, and R.C. Klann. 2019. Accounting conservatism in complex companies. **Revista Contabilidade & Finanças**. 30:42-57.
- Solichah, N. and F. Fachrurrozie. 2019. Effect of managerial ownership, leverage, firm size and profitability on accounting conservatism. **Accounting Analysis Journal**. 8(3):151-157.
- Stein, M.T., D. A. Simunic, F. Driehuisen, and H. Blokdijk, 2006. An Analysis of Cross-Sectional Differences in Big and Non-Big Public Accounting Firms' Audit Programs. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**.25(1):pp. 27–48
- Suwardjono. 2017. Teori Akuntansi: Perencanaan Pelaporan Keuangan (Ketiga). Yogyakarta: BPFY-Yogyakarta
- Ugwunta, D.O. and Ugwuanyi, B.U. 2019. Accounting conservatism and performance of Nigerian consumer goods

firms: An examination of the role of accruals. **International Journal of Financial Research**.10 (1):1-9.

- Usifoh, O.O., F.F.Adegbe, and R.O. Salawu. 2019. Audit quality and accrual quality in Nigerian quoted manufacturing firms. **The International Journal of Business & Management**. 7(3):108-120.
- Yuliarti, D. and H. Yanto. 2017. The effect of leverage, firm size, managerial ownership, size of board commissioners and profitability to accounting conservatism. **Accounting Analysis Journal**. 6(2):173-184.
- Yusnaini, A.M. and H.B.Tarmizi. 2019. The Effect of Financial Distress, Litigation Risk, and Growth Opportunities on Accounting Conservatism with Leverage as Moderating in Manufacturing Companies Listed in Indonesia Stock Exchange. **Accounting and Finance**. 2(3):1-13.
- Watts, R.L. 2002. **Conservatism in Accounting**. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=371820
- Watts, R.L. 2003-a. Conservatism In Accounting Part I: Explanations And Implications. **Accounting Horizons**.17(3): 207-221
- Widhiastuti, R. and S. Rahayu. 2022. The role of financial distress in mediating the accounting conservatism practices. **AKRUAL: Jurnal Akuntansi**, 13(2):201-213.
- Wiharno, H., A. Hamzah, and R.H. Pangestu. 2023. Determinants of accounting conservatism. **Global Financial Accounting Journal**. 7(1):14-27.

ملاحق البحث

ملحق النتائج الإحصائية

الإحصائيات الوصفية لخصائص الشركة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Size	136	15.80	23.35	19.4661	1.64346
CFO	136	-1.01	.72	.0217	.17715
EPS	136	-4.15	23.60	1.0137	3.01095
MTB	136	-31.49	42.55	1.4783	5.08049
Governance	136	.50	.90	.7206	.09199
Valid N (listwise)	136				

نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول وفرعياته

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Aud_Size, EPS, complexity, leverage, Governance, Size, CFO, ROA ^b		Enter

a. Dependent Variable: MTB

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.333 ^a	.111	.055	4.93837

a. Predictors: (Constant), Aud_Size, EPS, complexity, leverage, Governance, Size, CFO, ROA

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	387.320	8	48.415	2.985	.003 ^b
	Residual	3097.210	127	24.387		
	Total	3484.530	135			

a. Dependent Variable: MTB

b. Predictors: (Constant), Aud_Size, EPS, complexity, leverage, Governance, Size, CFO, ROA

Model	Coefficients ^a						Collinearity Statistics	
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.	Tolerance	VIF
	B	Std. Error	Beta					
1 (Constant)	-10.833	6.286			-1.723	.087		
EPS	-.078	.162	-.046		-.482	.631	.763	1.310
Size	.339	.307	.110		1.106	.271	.710	1.409
leverage	5.005	1.904	.388		2.628	.010	.321	3.113
Governance	7.464	4.869	.135		1.533	.128	.900	1.111
complexity	-.422	3.052	-.012		-.138	.890	.914	1.094
ROA	14.651	5.177	.437		2.830	.005	.293	3.410
CFO	-.951	3.347	-.033		-.284	.777	.514	1.946
Aud_Size	-.931	1.066	-.084		-.874	.384	.750	1.334

a. Dependent Variable: MTB

Model	Bootstrap for Coefficients						
	B	Bias	Std. Error	Bootstrap ^a		95% Confidence Interval	
				Sig. (2-tailed)	Lower	Upper	
1 (Constant)	-10.833	.048	9.940	.395		-32.634	4.208
EPS	-.078	-.013	.158	.589		-.411	.197
Size	.339	-.009	.510	.554		-.545	1.438
leverage	5.005	-.464	2.791	.104		-.633	10.744
Governance	7.464	.174	5.103	.168		-.968	19.053
complexity	-.422	-.281	2.466	.855		-6.173	3.509
ROA	14.651	1.750	10.232	.153		-1.085	40.242
CFO	-.951	-.071	2.809	.714		-6.931	4.635
Aud_Size	-.931	.078	.668	.188		-2.305	.377

a. Unless otherwise noted, bootstrap results are based on 1000 bootstrap samples

Collinearity Diagnostics ^a												
Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions								
				(Constant)	EPS	Size	leverage	Governance	complexy	ROA	CF	Aud_Size
1	1	4.600	1.000	.00	.01	.00	.00	.00	.01	.00	.00	.01
	2	2.371	1.393	.00	.02	.00	.03	.00	.00	.04	.06	.00
	3	.767	2.449	.00	.06	.00	.02	.00	.02	.00	.02	.00
	4	.504	3.021	.00	.01	.00	.02	.00	.76	.00	.13	.02
	5	.361	3.570	.00	.00	.00	.07	.00	.14	.18	.07	.00
	6	.229	4.482	.00	.01	.00	.06	.00	.00	.02	.00	.74
	7	.155	5.449	.00	.06	.00	.79	.00	.04	.07	.01	.03
	8	.010	21.297	.05	.00	.01	.00	.92	.03	.00	.00	.01
	9	.003	42.431	.95	.04	.08	.01	.07	.01	.00	.00	.18

a. Dependent Variable: MTB

نتائج اختبار الفرض الرئيس الثاني وفرعياته
(أثر المتغير المعدل على العلاقة الرئيسية)

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	distress_lev, Size, distress_EPS, Governance, complexity, distress_size, Aud_Size, EPS, CFO, ROA, leverage, distress_gov, Fin_Distress ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: MTB

b. All requested variables entered.

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.396 ^a	.156	.067	4.90851

a. Predictors: (Constant), distress_lev, Size, distress_EPS, Governance, complexity, distress_size, Aud_Size, EPS, CFO, ROA, leverage, distress_gov, Fin_Distress

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	545.123	13	41.933	1.840	.041 ^b
	Residual	2939.407	122	24.094		
	Total	3484.530	135			

a. Dependent Variable: MTB

b. Predictors: (Constant), distress_lev, Size, distress_EPS, Governance, complexity, distress_size, Aud_Size, EPS, CFO, ROA, leverage, distress_gov, Fin_Distress

Coefficients ^a						
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		Sig.	
	B	Std. Error	Beta	t		
1	(Constant)	-21.153	9.263		-2.284	.024
	EPS	-.173	.186	-.102	-.927	.356
	Size	.956	.438	.309	2.184	.031
	leverage	1.777	7.128	.138	.249	.804
	Governance	6.382	8.206	.116	.778	.438
	complexity	-.940	3.054	-.027	-.308	.759
	ROA	13.291	5.364	.397	2.478	.015
	CFO	-2.170	3.404	-.076	-.637	.525
	Aud_Size	-.845	1.076	-.077	-.785	.434
	Fin_Distress	21.297	11.848	2.093	1.798	.075
	distress_size	-1.221	.552	-2.323	-2.211	.029
	distress_gov	1.262	9.990	.091	.126	.900
	distress_EPS	.255	.332	.082	.766	.445
	distress_lev	3.024	7.237	.236	.418	.677

a. Dependent Variable: MTB